

مجلس حقوق الإنسان

الدورة السادسة والثلاثون

١١-٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧

البندان ٣ و ٥ من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

هيئات وآليات حقوق الإنسان

الممارسات الجيدة والتحديات، شاملة التمييز، في مجالي الأعمال التجارية المملوكة للشعوب الأصلية وفرص حصولها على الخدمات المالية، ولا سيما بالنسبة للنساء والأشخاص ذوي الإعاقة من تلك الشعوب

دراسة أجرتها آلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية

موجز

أجرت آلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية هذه الدراسة استجابة لطلب مجلس حقوق الإنسان الوارد في قراره ١٣/٣٣. وتقتصر آلية الخبراء في هذه الدراسة، أن يستند فهم الأعمال التجارية المملوكة للشعوب الأصلية وفرص حصولها على الخدمات المالية إلى حقوق الإنسان، وتحدد الممارسات المشجعة والتحديات في ذلك المجال. وقد أدرجت المشورة رقم ١٠ لآلية الخبراء المعنية بالشعوب الأصلية، بشأن الأعمال التجارية لتلك الشعوب وفرص حصولها على الخدمات المالية، في المرفق.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.17-13466(A)



* 1 7 1 3 4 6 6 *

المحتويات

الصفحة

٣	مقدمة	أولاً -
٣	فهم الأعمال التجارية المملوكة للشعوب الأصلية على أساس حقوق الإنسان	ثانياً -
	إرساء أسس الأعمال التجارية المملوكة للشعوب الأصلية وفرص حصولها على الخدمات المالية	
٣	في سياق إطار لحقوق الإنسان	
٦	نُهج الأعمال التجارية القائمة على حقوق الشعوب الأصلية	
١١	تقييم مساهمة أعمال الشعوب الأصلية التجارية واقتصاداتها في التنمية الوطنية بمنأى عن التمييز	
١٣	الممارسات	ثالثاً -
١٣	الدول	ألف -
١٨	الشعوب الأصلية	باء -
٢١	المؤسسات المالية	جيم -
٢٢	التحديات	رابعاً -
٢٢	استمرار تحيز الآراء ضد قدرة الشعوب الأصلية في مجال الأعمال التجارية	ألف -
٢٤	الافتقار إلى الحماية القانونية للحقوق المرتبطة بالأراضي والموارد	باء -
٢٥	عدم وجود نظم إدارية وقيادية شاملة لدى الشعوب الأصلية في مجال الأعمال التجارية	جيم -
٢٦	التحديات التي تواجه النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة من الشعوب الأصلية	دال -
٢٧	المرفق	

أولاً - مقدمة

١- طلب مجلس حقوق الإنسان، في قراره ١٣/٣٣، أن تعد آلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية دراسة عن ممارسات الشعوب الأصلية الجيدة والتحديات التي تواجهها تلك الشعوب، شاملة التحديات، في مجالي الأعمال التجارية وفرص الحصول على الخدمات المالية، ولا سيما بالنسبة للنساء والأشخاص ذوي الإعاقة من تلك الشعوب، وأن تقدم الآلية تلك الدراسة إلى المجلس في دورته السادسة والثلاثين.

٢- ودعت آلية الخبراء الدول والشعوب الأصلية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وأصحاب المصلحة الآخرين إلى تقديم معلومات لأغراض إعداد الدراسة. وقد أتيحت البيانات المستلمة على الموقع الشبكي لآلية الخبراء كلما مُنح الإذن بذلك. واستفادت الدراسة أيضاً من الورقات التي قدمت في الحلقة الدراسية التي عقدها الخبراء بشأن الممارسات الجيدة والتحديات في مجال الأعمال الحرة للشعوب الأصلية، التي عقدت في بولدر، بالولايات المتحدة الأمريكية، في يومي ٦ و٧ آذار/مارس ٢٠١٧، وأشرفت على تنظيمها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بالاشتراك مع كلية القانون بجامعة كلورادو.

ثانياً - فهم الأعمال التجارية المملوكة للشعوب الأصلية على أساس حقوق الإنسان

ألف - إرساء أسس الأعمال التجارية المملوكة للشعوب الأصلية وفرص حصولها على الخدمات المالية في سياق إطار لحقوق الإنسان

٣- للشعوب الأصلية اقتصاداتها الخاصة التي تشمل أنماطاً تقليدية من سبل العيش ووسائل الإنتاج وطرائق بيع وتوزيع السلع أو الخدمات، علاوة على مفاهيم تقليدية بشأن الأرباح والادخار والاستخدام المستدام للموارد. وقد تأثرت تلك الاقتصادات بمظالم تاريخية دامت قروناً، وتفاقمت آثارها من جراء التحامل والنظرة السلبية إلى أساليب حياة الشعوب الأصلية وسبل عيشها ونظم معارفها، ومن أبرزها نزع حيازة الأراضي والاستيلاء على الأقاليم والموارد، على نحو ضار بإمكانات اشتغالها بالأعمال التجارية.

٤- ولا يزال التهميش الاقتصادي المنهجي للشعوب الأصلية مستمراً حتى يومنا هذا، وهو يشمل التمييز الذي كثيراً ما يتعرضون له في الحصول على الخدمات المالية، أو لدى تأسيس الأعمال التجارية الخاصة بهم وتشغيلها. وتتأثر بهذا التمييز على الأخص فئات النساء والأشخاص ذوي الإعاقة والشباب من الشعوب الأصلية، بسبب الحواجز المتعددة التي تواجههم.

٥- ويشكل إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية وعدد من الصكوك الدولية الأخرى لحقوق الإنسان إطاراً إصلاحياً تُضمّن من خلاله الحقوق التي تهدف إلى رفع الظلم التاريخي الذي تعاني منه الشعوب الأصلية. وتكفل المادة ٣ من الإعلان حق الشعوب الأصلية في أن تسعى بحرية إلى تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية باعتبارها جزءاً

أساسياً من حقها في تقرير المصير. وتنص المادة ٢٣ من الإعلان على حق الشعوب الأصلية في التنمية، بما في ذلك الحق في تحديد الأولويات والاستراتيجيات والبرامج الاقتصادية وتطويرها. وتشكل تلك الأحكام الأساس الذي يستند إليه حق الشعوب الأصلية في إطلاق العنان لإمكانات أعمالها التجارية وممارستها لتلك الأعمال بوصفها جزءاً لا يتجزأ من حقها في تقرير المصير، وحقها في إنشاء اقتصادات مستدامة في مجتمعاتها المحلية والحفاظ عليها، بالتزامن مع المشاركة في أنشطة الأسواق الوطنية والإقليمية، بناء على رغبتها.

٦- ويؤكد الإعلان أهمية فرص حصول الشعوب الأصلية على الخدمات المالية بوجه خاص، باعتبارها وسيلة لمعالجة المظالم التاريخية والتمييز. ويوضح الإعلان، في المادة ٤ المتعلقة بتقرير المصير، أن الشعوب الأصلية في حاجة إلى الموارد لتحقيق تنميتها المقررة ذاتياً. وبالإضافة إلى ذلك، يكفل الإعلان، في المادة ٣٩، حق الشعوب الأصلية في الحصول على المساعدة المالية والتقنية، التي ينبغي أن تراعي الاعتبارات الثقافية ولا تسهم في نشوء علاقات اعتماد على الدولة أو الأسواق أو المؤسسات المالية.

٧- وتنص المادتان ٢١ و ٢٢ من الإعلان على وجه التحديد، في سياق معالجة مسألة التهميش الاقتصادي للشعوب الأصلية، على الاهتمام بحقوق النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة من تلك الشعوب. ويعاني كثير من أفراد الشعوب الأصلية من جراء سياسات الاستيعاب الاقتصادي القسرية التي تعرضهم لظروف التمييز والعمل المحفوف بالمخاطر. ونشأت عن ذلك ضغوط على شباب الشعوب الأصلية بوجه خاص، الذين يهجرون مجتمعاتهم في أحيان كثيرة بحثاً عن العمل في المدن. وتواجه نساء الشعوب الأصلية تحديات مماثلة في ما يتعلق بالجمع بين العمل المنزلي غير المأجور والعمل المدفوع الأجر في سوق العمل.

٨- وتعتبر اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن التمييز في الاستخدام والمهنة لسنة ١٩٥٨ (رقم ١١١) صكاً دولياً مصدقاً عليه على نطاق واسع، وهي تركز إلى مبدأ حقوق الإنسان المتعلقة بالمساواة في الفرص الاقتصادية. وقد أعادت لجنة خبراء منظمة العمل الدولية المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات، عند تفسيرها لتلك الاتفاقية، تأكيد الإسهام الرئيسي لمهن الشعوب الأصلية التقليدية في التصدي لتهميش تلك الشعوب في مجال الاقتصاد، مع التشديد على مدى أهمية فرص حصولهم على الأراضي والموارد كي يمارسوا تلك المهن التقليدية^(١). وقد حاجت منظمة العمل الدولية بأن "التمييز في سوق العمل، من خلال حجب فرص العمل عن أفراد طوائف الشعوب الأصلية، أو تعويق فرص تنمية قدراتهم ذات الصلة بسوق العمل، يؤدي إلى تدهور نوعية الوظائف التي يمكنهم التطلع إليها"^(٢).

٩- وبالمثل، تكفل المادة ٢٣ من اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الشعوب الأصلية والقبلية لسنة ١٩٨٩ (رقم ١٦٩)، الالتزام على الصعيد الدولي باحترام الاقتصادات التقليدية للشعوب الأصلية وحمايتها وتعزيزها، حيث تنص على الاعتراف "بالحرف اليدوية والصناعات

(١) انظر الطلبات التي وجهتها اللجنة مباشرة إلى كولومبيا. متاحة على الرابط:

www.ilo.ch/dyn/normlex/en/f?p=NORMLEXPUB:13100:0::NO::P13100_COMMENT_ID:3254923

(٢) منشور منظمة العمل الدولية رقم ٥ بشأن عدم التمييز في الاستخدام والمهنة، ص ١. متاح على الرابط:

<http://pro169.org/res/materials/en/discrimination/Leaflet%20on%20Discrimination%20in%20Employment%20&%20Occupation.pdf>

الريفية والصناعات التي تقوم بها الجماعات المحلية، وبأنشطة اقتصاد الكفاف والأنشطة التقليدية التي تقوم بها الشعوب المعنية، مثل صيد الطيور والحيوانات، وصيد الأسماك، والصيد بالشراك، وجمع الثمار، بوصفها عوامل هامة للمحافظة على ثقافتها وتحقيق اعتمادها على ذاتها اقتصادياً وتنميتها الاقتصادية".

١٠- والحق في تقرير المصير الاقتصادي، بوسائل تشمل السيادة على الموارد الطبيعية، مكفول أيضاً في المادة ١ من إعلان الأمم المتحدة بشأن الحق في التنمية، لسنة ١٩٨٦.

١١- ويمثل حق الشعوب الأصلية في امتلاك نظمها الاقتصادية الخاصة حقاً تمكينياً يكفل إعمال الحقوق الأخرى والتمتع بها. وقد خلص المقرر الخاص السابق المعني بحقوق الشعوب الأصلية، جيمس أنايا، في تقريره لسنة ٢٠١٣، بشأن الصناعات الاستخراجية والشعوب الأصلية، إلى أنه يمكن تعزيز التمتع بحق تقرير المصير والحقوق ذات الصلة عندما تملك الشعوب الأصلية حرية الاختيار في تطوير مشاريعها الخاصة لاستخراج الموارد، مع وجود الدعم المناسب في مجالي القدرات والمؤسسات الإدارية المحلية (انظر الوثيقة A/HRC/24/41، الفقرة ١١).

١٢- ويؤكد إطار الأمم المتحدة المعنون "الحماية والاحترام والانتصاف" المتعلق بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، أن الأعمال التجارية تستطيع الإسهام في إعمال حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الفئات الأشد معاناة من التمييز. وتشكل المؤسسات التجارية قوة لا يستهان بها في مجالات توليد النمو الاقتصادي والحد من الفقر وزيادة الطلب على كفاءة سيادة القانون، مما يسهم في إعمال طائفة واسعة من حقوق الإنسان (انظر الوثيقة A/HRC/8/5، الفقرة ٢).

١٣- غير أن ذلك الإطار لا يولي اهتماماً خاصاً للأثر السلبي لعمليات نزع حيازة الأراضي والموارد الطبيعية على قدرة الشعوب الأصلية على ممارسة الأعمال التجارية وعلى أن تصبح عناصر فاعلة في تحقيق النمو الشامل للجميع. ولا يهتم الإطار أيضاً بالنظر في إمكانية استخلاص دروس مستفادة من النماذج الاقتصادية التقليدية للشعوب الأصلية، التي مكنتها عبر القرون من النجاح في تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأهداف البيئية.

١٤- وتشكل أهداف التنمية المستدامة أيضاً صلة تربط الأعمال التجارية وحقوق الإنسان وظروف العيش دون تعريض من هم في مؤخرة الركب للتمييز، ومن بينهم الشعوب الأصلية. وينبغي أن يفهم الهدف ١٠ المتعلق بتقليص أوجه التفاوت في الدخل باعتباره يشمل الدخل الذي تكسبه الشعوب الأصلية من اقتصاداتها التقليدية التي تستحق المساواة في الحماية والاحترام والتعزيز بوصفها مصادر للدخل. وللهدف ٨ المتعلق بتعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع، أهمية كبيرة أيضاً في ذلك الصدد. وتستطيع الأعمال التجارية المملوكة للشعوب الأصلية الإسهام بقدر كبير في تحقيق هدف إيجاد فرص العمل وتأمين سبل العيش المستدامة^(٣).

١٥- وتقر اتفاقية التنوع البيولوجي أيضاً بالروابط بين المعارف التقليدية للشعوب الأصلية والاستخدام العرقي المستدام للموارد البيولوجية ونطاق فوائدها المحتملة الأوسع. وتقضي الفقرة (د) من المادة ٨ من الاتفاقية بأن يقوم كل طرف "رهنأ بتشريعاته الوطنية، باحترام المعارف والابتكارات وممارسات المجتمعات الأصلية والمحلية، التي تجسد أساليب الحياة التقليدية ذات

(٣) انظر بيان لجنة حقوق الإنسان في نيوزيلندا.

الصلة بصيانة التنوع البيولوجي واستخدامه على نحو قابل للاستمرار، والحفاظ عليها وصونها وتشجيع تطبيقها على أوسع نطاق، بموافقة ومشاركة أصحاب هذه المعارف والابتكارات والممارسات، وتشجيع الاقتسام العادل للمنافع التي تعود من استخدام هذه المعارف والابتكارات والممارسات". وتغطي المعارف التقليدية مجالات كثيرة فيما يتصل بالمسائل البيئية العالمية، بما في ذلك حفظ التنوع البيولوجي وإدارة الموارد الطبيعية وتطوير الأعمال التجارية واستخدام الموارد الجينية وتغير المناخ.

١٦- ويعترف اتفاق باريس بالدور الذي تؤديه المعارف التقليدية للشعوب الأصلية في التصدي لتغير المناخ (الفقرة (٥) من المادة ٧)، ويذكر الدول بأنه يتعين عليها، عند اتخاذ الإجراءات المتعلقة بالتصدي لتغير المناخ، أن تحترم وتعزز وتراعي ما يقع على كل منها من التزامات متعلقة بحقوق الإنسان (الديباجة). ولذلك ينبغي أن تكون للشعوب الأصلية مصلحة مشروعة في الأعمال التجارية وخدمات التمويل والخدمات المالية المتصلة بتغير المناخ.

باء- نُهْج الأعمال التجارية القائمة على حقوق الشعوب الأصلية

١٧- تتكون النظم الاقتصادية للشعوب الأصلية من مجموعة متنوعة من أنشطة التنمية المقررة ذاتياً. وقد عُرف عن تلك الأنشطة أنها غالباً ما تكون في حدود الكفاف وقد تشمل مشاريع زراعية صغيرة بجانب أنشطة الصيد وجمع الثمار وتربية الحيوانات والأنشطة الحرفية، مثل الحياكة، والنجارة، والنحت، والحدادة^(٤). وسيفحص هذا الفرع تركيبة اقتصادات الشعوب الأصلية ومؤسسات أعمالها التجارية بهدف فهم جوانب حقوق الإنسان التي تضيي عليها سمات فريدة وتسهم في دعم قدرتها على الصمود.

١- الأعمال التجارية المملوكة للشعوب الأصلية كضمانة لإعمال حقها في العيش بكرامة

١٨- لا يعتبر الإنصاف والتمكين الاقتصادي للشعوب الأصلية وما يقترن به من حق في مزاولة الأنشطة الاقتصادية هدفاً في حد ذاته، بل وسيلة تنال بها الشعوب الأصلية حقها في حفظ كرامتها وصون تنوع ثقافتها وتقاليدها وسيرتها التاريخية، وتحقيق تطلعاتها، على النحو المكفول في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية (المادة ١٥).

١٩- ويكفل الإعلان للشعوب الأصلية الحق في أن تحتفظ بنظمها ومؤسساتها الاقتصادية، بما في ذلك الحق في أن يتوفر لها الأمن وأن تتمتع بحياتها وفق أسباب رزقها ونماذج تنميتها الذاتية البسيطة، وفي أن تمارس بحرية جميع أنشطتها الاقتصادية التقليدية وأية أنشطة اقتصادية أخرى منصوص عليها في الإعلان (المادة ٢٠)، الذي ينص كذلك على تمتع الشعوب الأصلية المحرومة من أسباب الرزق والتنمية بالحق في الحصول على جبر عادل ومنصف (المادة ٢٠).

٢٠- ويقتضي الإعلان أيضاً أن تتخذ الدول تدابير فعالة لمكافحة التحامل والقضاء على التمييز، وتعزيز التسامح والتفاهم والعلاقات الطيبة بين الشعوب الأصلية وسائر طوائف المجتمع.

(٤) Jannie Lasimbang, "Indigenous peoples and local economic development", *Global Thinking for*

Local Development, vol. 5 (2008) متاح على الرابط:

<http://pro169.org/res/materials/en/development/IPs%20and%20Local%20Economic%20Development.ent.pdf>

وينطبق ذلك على النظرة المتحاملة التي ترى في ملكية الشعوب الأصلية للأراضي والموارد وحيازتها واستخدامها تبديدا لها وخسارة اقتصادية.

٢١- وتنص المادة ٢ من اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الشعوب الأصلية والقبلية على أن التمكين الاقتصادي للشعوب الأصلية وسيلة لاستعادة واحترام ثقافات تلك الشعوب وعاداتها وتقاليدها ومؤسساتها. ولتحقيق تلك الغاية، يتعين على الدول أن تتخذ تدابير من أجل "تعزيز التحقيق التام للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لهذه الشعوب فيما يتعلق بهويتها الاجتماعية والثقافية، وبعاداتها وتقاليدها ومؤسساتها، و... مساعدة أفراد الشعوب المعنية على إزالة التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية التي تكون قائمة بين هؤلاء الأفراد وغيرهم من أفراد المجتمع الوطني، بصورة تتفق مع تطلعاتها وأساليب حياتها".

٢٢- وبصفة عامة، لا تهدف الأنشطة الاقتصادية للشعوب الأصلية إلى إيجاد الموارد فحسب، بل ترمي أيضاً إلى تعزيز ثقافات تلك الشعوب، واستعادة إحساس مجتمعاتها المحلية بالاعتزاز بالنفس، وكسر الحواجز الناشئة عن التمييز المؤسسي، وحماية أراضيها ومواردها الطبيعية، واستعادة موقعها في الشؤون الاقتصادية، لتصبح عناصر فاعلة رئيسية في التنمية المقررة ذاتياً.

٢٣- وعلى الرغم من التنوع الملموس في اقتصادات الشعوب الأصلية فهي تركز بقدر كبير على العائد الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات المحلية. ولا يفسر فهم الشعوب الأصلية للأعمال التجارية النجاح من خلال حجم الأرباح المتحصل عليها فحسب، وإنما من خلال الفوائد التي يمكن أن توفرها الأعمال التجارية للأسر والمجتمعات المحلية.

٢٤- ويرتكز مفهوم الشعوب الأصلية للمسؤولية الاجتماعية للشركات إلى حقوق الإنسان في ما يبدو؛ وهو يبدو مختلفاً أيضاً عن النموذج السائد للمسؤولية الاجتماعية للشركات، الذي يسترشد بالعمل الخيري بعيداً عن المعايير الملزمة، وينصب اهتمامه على الصورة العامة للمؤسسة. وتناقش المسائل المتعلقة بالأعمال التجارية والأنشطة الاقتصادية للشعوب الأصلية عادة في إطار استراتيجية حاکمة أوسع نطاقاً لإدارة أراضي تلك الشعوب ومواردها الطبيعية، ويشمل ذلك تحديد الاتفاقات الداخلية بشأن طرائق تطوير الأنشطة الاقتصادية وأبعادها، بهدف تجنب حدوث آثار عميقة على أساليب حياتها المجتمعية^(٥). وعلى غرار الملاحظة التي أبدتها جاني لاسيمبانغ، العضو السابق في آلية الخبراء، "يشكل أي نظام اقتصادي للشعوب الأصلية جزءاً من كيان اقتصادي واجتماعي متكامل تترابط وتتنظم من خلاله حياة تلك الشعوب. وتتجسد المسؤولية الاجتماعية والمعاملة بالمثل في هيئة معايير سلوكية داخل النظم الاجتماعية للشعوب الأصلية"^(٦). ومن شأن نموذج الأعمال التجارية السائد والمسترشد بالعمولة، الذي يتعرض كثيراً

(٥) انظر على سبيل المثال، المبادرات التالية من البرازيل: 'خطة إدارة إقليم شعب الهينغو الأصلي، لسنة ٢٠١٦'، و'خطط حوكمة وازدهار الشعوب الأصلية من أجل إدارة الأراضي والبيئة في مناطق الشعوب الأصلية في أعالي وأواسط مجرى ريو نيجرو'، و'خطة إدارة منطقة شعب ماموايت الأصلي'.

(٦) Jannie Lasimbang, "Indigenous peoples and local economic development", p. 43

للاعتقاد باعتباره أنه يفتقر إلى أية أبعاد اجتماعية^(٧)، أن يستفيد من مفهوم الشعوب الأصلية للأعمال التجارية القائم على القيم المجتمعية ومبادئ حقوق الإنسان.

٢- الأعمال التجارية المملوكة للشعوب الأصلية كضمانة لحقها في الأراضي والأقاليم والموارد

٢٥- وتشكل أنشطة الشعوب الأصلية، بما في ذلك الأنشطة ذات الطابع الاقتصادي، الأساس الجوهري لحقوقها المرتبطة بالأراضي والموارد، التي لا يحتفظون بها لأنفسهم فحسب، بل وللأجيال المقبلة أيضاً. ويشكل التاريخ السحيق لاستخدام الشعوب الأصلية للأراضي والأقاليم والموارد وحيازتها لها الدليل الأساسي على حقوق تلك الشعوب وصحة مطالباتها بأقاليم معينة، وتؤكد ذلك عدة قرارات قضائية. وتنص المادة ٢٦ من الإعلان على قيام تلك الحقوق بحكم الملكية التقليدية أو غيرها من أشكال الحيازة أو الاستخدامات التقليدية، بما في ذلك استخدامها لأغراض اقتصادية.

٢٦- وقد أكدت الآليات الإقليمية لحقوق الإنسان مجدداً أن الأنشطة الاقتصادية التي تزاو لها الشعوب الأصلية على أراضيها وأقاليمها، بما في ذلك استغلال الموارد التي تحتويها أو المحافظة على تلك الموارد، تشكل العناصر التي تثبت حقها في الأراضي. وعلى سبيل المثال، أصدرت محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان حكمها في قضية ساراماكا على النحو التالي:

سيكون حقهم في استخدام الإقليم والتمتع به بلا معنى في سياق مجتمعات الشعوب الأصلية والقبلية إن لم يكن الحق المذكور مرتبطاً بالموارد الطبيعية التي على ظهر الأرض وفي باطنها... وهذا الارتباط بين الإقليم والموارد الطبيعية الضرورية لبقائهم المادي والثقافي هو ما يجب حمايته على وجه التحديد (شعب ساراماكا ضد سورينام، الفقرة ١٢٢).

٢٧- وتوصلت اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب إلى استنتاج مماثل، حيث أشارت إلى أن حق شعب إندورويس الأصلي في أراضي وموارده يشمل حقه في مزاوله أنشطة اقتصادية بهدف الحصول على إيرادات:

تري اللجنة الأفريقية أن ثقافة شعب إندورويس وديانته وطريقة حياته التقليدية مرتبطة بشكل وثيق بأراضي أسلافه - بحيرة بوغوريا والمنطقة المحيطة بها. وتوافق اللجنة على وجود علاقة جوهرية بين بحيرة بوغوريا وغابة مونتشونغوي وأسلوب حياة شعب إندورويس، وأن شعب إندورويس لا يستطيع ممارسة حقوقه الثقافية والدينية بشكل كامل بدون الوصول إلى أراضي أسلافه، ويشعر بالانفصال عن أرضه وعن أولئك الأسلاف (مجلس رفاه شعب إندورويس ضد كينيا، الفقرة ١٥٦).

٢٨- ولا يزال النموذج الاقتصادي المرتكز على أنشطة الكفاف سائداً وسط كثير من مجتمعات الشعوب الأصلية في آسيا وأفريقيا وأجزاء من أمريكا اللاتينية، وحتى في البلدان المتقدمة النمو. وتشهد أجزاء من أوروبا وأمريكا الشمالية وأستراليا ونيوزيلندا توسعاً في الأنشطة

(٧) انظر 14 John Ruggie, "Keynote address: United Nations Forum on Business and Human Rights" (November 2016) متاح على الرابط: www.ohchr.org/Documents/Issues/Business/ForumSession5/Statements/JohnRuggie.pdf

الاقتصادية للشعوب الأصلية، وفق ما ذكره المقرر الخاص السابق المعني بحقوق الشعوب الأصلية من أنه، "توجد شعوب أو قبائل أصلية [مالكة ومشغلة] لشركات تنتج النفط والغاز، أو تدير أصول الطاقة الكهربائية، أو تستثمر في الطاقات البديلة" (انظر الوثيقة A/HRC/24/41، الفقرة ١٠).

٢٩- وتشير تلك الأمثلة إلى وجود علاقة متبادلة بين مستوى الحماية القانونية لحقوق الشعوب الأصلية المرتبطة بالأراضي والموارد وبين اختيارها للنموذج الاقتصادي الذي يناسبها. فمن جهة، تنحو الشعوب الأصلية، في البلدان التي تحظى فيها حقوقها المرتبطة بالأراضي والموارد بحماية أفضل، إلى أن تملك القدرة على تطوير أنشطتها الاقتصادية وأعمالها التجارية بمزيد من الاستقلال، وإلى أن تكون أيضاً أكثر انفتاحاً على النماذج التجارية الابتكارية أو الشراكات. ولا يعني توفير الحماية لحقوق الشعوب الأصلية المرتبطة بالأراضي، بالضرورة أو حتى في العادة، "خصصاً" تلك الأراضي، التي قد تؤدي إلى خسارة المزيد من الأراضي والموارد. ويجب بالأحرى توفير الحماية لأراضي وموارد الشعوب الأصلية، وفقاً لتقاليد وأعراف تلك الشعوب، وأن تُنشأ آليات انتصاف محلية لمعالجة حالات انتهاك تلك الحقوق أو المساس بها.

٣٠- ومن جهة أخرى، يبدو أن مجتمعات الشعوب الأصلية التي تعيش في بلدان لا تحظى فيها حقوقها المرتبطة بالأراضي والموارد بالحماية، تكون أكثر مقاومة لنماذج الأعمال التجارية الابتكارية، حيث يتخوفون من أن تؤدي إلى فقدان المزيد من أراضيهم ومواردهم. وبذلك يحد عدم وجود حماية قانونية لأراضي تلك الشعوب ومواردها من خياراتها في مجال الأعمال التجارية.

٣- الأعمال التجارية المملوكة للشعوب الأصلية كوسيلة لتحقيق قدر أكبر من التمتع بحقوقها المتعلقة بالثقافات واللغات والمعارف التقليدية

٣١- توفر المادة ٢٧ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الحماية لحق الأشخاص المنتمين إلى أقليات اثنية أو دينية أو لغوية في التمتع بثقافتهم. وأشارت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، في تعليقها العام رقم ٢٣ (١٩٩٤) بشأن حقوق الأقليات، إلى أن الحق في التمتع بثقافة معينة قد يتمثل للشعوب الأصلية في أسلوب للعيش يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأرض وباستخدام مواردها (الفقرة ٣-٢).

٣٢- وتوفر المادة ٣١ من الإعلان الحماية للأنشطة المرتبطة بالثقافة والمعارف التقليدية ذات الامكانيات الاقتصادية، بما في ذلك الموارد البشرية والجينية والبذور والأدوية ومعرفة خصائص الحيوانات والنباتات والتقاليد الشفوية والآداب والرسوم والرياضة والألعاب التقليدية والفنون البصرية والفنون الاستعراضية.

٣٣- وتؤكد الدراسة التي أجرتها آلية الخبراء بشأن دور اللغات والثقافة في تعزيز وحماية حقوق وهوية الشعوب الأصلية مجدداً الصلة بين الثقافة والحقوق المرتبطة بالأراضي والحق في تقرير المصير. وتبرز الدراسة أيضاً أهمية دور لغات الشعوب الأصلية في الأنشطة الاقتصادية المرتكزة إلى المعارف التقليدية (انظر الوثيقة A/HRC/21/53، الفقرتان ٢٣ و ٢٥).

٣٤- وقد أسفر اتساع دائرة الاعتراف بأهمية الأعمال الحرة التي تقودها الشعوب الأصلية عن ظهور عدد متزايد من المؤسسات التجارية المملوكة لتلك الشعوب والمنشأة من أجل تمكينها من

استعادة مكانتها وشغل الحيز المناسب لها في عالم الأعمال التجارية وتعزيز أساليب الإنتاج الخاصة بها. وعلى سبيل المثال، تجمع شركة سيمببوزيز (Symbiosis) للأزياء في كوستاريكا، بين أنماط الفنون التقليدية وطرائق التسويق المبتكرة لتحوز الإعجاب في السوق العالمية^(٨).

٣٥- وتشكل الثقافة أساس البنية التحتية الاجتماعية لطوائف الشعوب الأصلية ويمكن أن تساعد في توفير قاعدة لدعم نمو الأعمال التجارية في حالة التوصل إلى قرار جماعي في ذلك الصدد. ويمكن أن توفر الثقافة أيضاً عدداً من فرص الأعمال التجارية المختلفة، ولا سيما في مجالي الفنون والسياحة، مثل أنشطة الموسيقى والرقص والفنون الجميلة والأعمال الحرفية والصناعات الغذائية التقليدية، التي يمكن الاستفادة منها من أجل استيفاء احتياجات الشعوب الأصلية.

٣٦- غير أن المعارف التقليدية للشعوب الأصلية قابلة للتداول في هيئة سلع وممتلكات ويمكن الاتجار بها بوصفها حقوق ملكية فكرية خاصة. وتشمل الأمثلة إساءة التصرف في الموارد الوراثية والمنتجات القائمة على المعارف التقليدية والمستمدة من النظم الإيكولوجية الغنية بالتنوع البيولوجي، التي كثيراً ما لا تحمي الشعوب الأصلية منها فائدة مباشرة. وعلى سبيل المثال، اعترضت شعوب السان في جنوب أفريقيا على استخدام معارفها التقليدية عن النبات المعروف باسم هوديا، الذي يستخدمونه منذ قرون للقضاء على الشعور بالجوع، من قبل الشركات الصيدلانية لإنتاج عقاقير طبية، يستخدم بعضها لمكافحة السممة المفرطة^(٩). ومن الأمثلة الإيجابية في ذلك الصدد ما قامت به دولة بوليفيا المتعددة القوميات، حيث أعدت سجلاً جمعياً للعلامات التجارية للحرف اليدوية والمنسوجات التي تنتجها مجتمعات الشعوب الأصلية.

٣٧- وتركز النظم الغربية على الطبيعة الفردية للملكية الفكرية، بينما تنشأ المعارف التقليدية للشعوب الأصلية في أحيان كثيرة نتيجة جهد جماعي وتكون ملكيتها جماعية، وتوارثها الأجيال شفويًا، وتنظمها قوانين عرفية تتطلب رعاية إشرافية من أجل مصلحة الطائفة وأجيال المستقبل. وعلى نحو ما سبق أن أكدته آلية الخبراء، لا تفعل الآليات الدولية القائمة سوى القليل من أجل حماية الملكية الفكرية التقليدية للشعوب الأصلية، لأن اهتمامها ينصب على حماية حقوق الأفراد لا الجماعات، (انظر الوثيقة A/HRC/30/53، الفقرة ٥٨). ويعالج بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقسيم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها الملحق باتفاقية التنوع البيولوجي مسألة المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية، ويتضمن أحكاماً بشأن العدالة والإنصاف في تقاسم المنافع. إلا أن مواصلة تعزيز حماية نظم معارف الشعوب الأصلية قد تساعد على تقليل مخاطر سلب الحقوق الثقافية وكفالة أن يحقق أي عمل تجاري ذي أسس ثقافية منافع للشعوب الأصلية.

(٨) بيان ألانسي موراليس الذي أدلى به أمام حلقة الخبراء الدراسية بشأن الممارسات الجيدة والتحديات المتعلقة بممارسة الشعوب الأصلية للأعمال الحرة.

(٩) يمكن الحصول على مزيد من المعلومات عن هذه المسألة من الرابط التالي: www.wipo.int/export/sites/www/academy/en/about/global_network/educational_materials/cs1_hoodia.pdf

٤- الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة كعامل حَفَاز لتأسيس أعمال تجارية مملوكة للشعوب الأصلية وتتسم بالشمول والأمان والجدوى الاقتصادية

٣٨- يكفل الإعلان مجموعة من الحقوق التي ينبغي أن تمكن الشعوب الأصلية من تأسيس أعمال تجارية تتسم بالأمان والجدوى الاقتصادية على أراضيها. ولتحقيق هذه الغاية، تنص المادة ٢٩ على حماية البيئة والقدرة الإنتاجية لأراضي وأقاليم وموارد الشعوب الأصلية. وتحظر المادة على وجه التحديد تخزين المواد الخطرة أو التخلص منها في أراضي الشعوب الأصلية بدون موافقتها الحرة والمسبقة والمستنيرة. وتبرز المادة ٣٢ الدور الخاص للموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة فيما يتعلق بتنمية موارد التعدين والمياه والموارد الأخرى التي توجد في أراضي وأقاليم الشعوب الأصلية أو استخدامها أو استغلالها.

٣٩- وقد تحدّث عدد كبير من خبراء وآليات حقوق الإنسان عن مبدأ الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة، بما في ذلك آلية الخبراء والمقررة الخاصة المعنية بحقوق الشعوب الأصلية^(١٠). وتظل الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة على قدر كبير من الأهمية حتى في الحالات التي يمارس فيها السكان الأصليون استغلال موارد أراضيهم بأنفسهم، وذلك لضمان المشاركة الفعالة لجميع شرائح المجتمعات المحلية، بمن في ذلك النساء والشباب والأشخاص ذوو الإعاقة من الشعوب الأصلية. وبذلك تعزز الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة طابع الشمول في نماذج الأعمال التجارية المملوكة للشعوب الأصلية.

٤٠- ويؤدي استخدام الشعوب الأصلية النهج القائم على حقوق الإنسان في الأعمال التجارية دوراً مزدوجاً. وتساعد المؤسسات التجارية للشعوب الأصلية في أعلى السلسلة على استعادة حقوق الشعوب الأصلية، بينما تؤدي في أدنى السلسلة دور أداة لتعزيز تمتع تلك الشعوب بحقوقها، بما في ذلك تمتع فئات اجتماعية معينة داخل المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية، وبخاصة النساء والشباب والأشخاص ذوو الإعاقة.

جيم- تقييم مساهمة الأعمال التجارية المملوكة للشعوب الأصلية واقتصاداتها في مجال التنمية الوطنية بمنأى عن التمييز

٤١- يستند الإعلان إلى المساواة ويهدف إلى التصدي للتمييز المؤسسي الذي يؤثر على الشعوب الأصلية، ويشمل ذلك عدم الاعتراف بمساهماتهم في أنشطة الاقتصاد الوطني أو المجتمعات ككل. وفي سبيل ذلك الغرض، تؤكد ديباجة الإعلان أن جميع الشعوب تساهم في تنوع وثراء الحضارات والثقافات. ويقر الإعلان بأن احترام معارف الشعوب الأصلية وثقافتها وممارساتها التقليدية يسهم في تحقيق تنمية مستدامة ومنصفة.

٤٢- ويتمثل أحد الجوانب الرئيسية للتمييز الذي تتعرض له الشعوب الأصلية في النظرة النمطية التي تصورهم على أنهم عقبة في طريق التنمية أو أن أنشطتهم الاقتصادية لا تسهم في اقتصادات البلدان التي يعيشون فيها. وكثيراً ما تُعتبر النماذج الاقتصادية للشعوب الأصلية هدراً للموارد، وأنها آيلة إلى الزوال و"مضادة للتنمية".

(١٠) انظر الوثائق A/HRC/18/42, A/HRC/21/55 and A/HRC/24/41، على سبيل المثال.

٤٣ - وتستند تلك الآراء المتحيزة إلى أطر مفاهيمية كانت ولا تزال تستخدم لتبرير مصادرة الأراضي والتهميش الاقتصادي. وهي تلغي مبادئ حقوق الإنسان المرتبطة بالمساواة والكرامة الإنسانية، التي يُعليها الإعلان من خلال التأكيد على أن جميع المذاهب والسياسات والممارسات التي تستند أو تدعو إلى تفوق شعوب أو أفراد على أساس الأصل القومي أو الاختلاف العنصري أو الديني أو العرقي أو الثقافي مذاهب وسياسات وممارسات عنصرية وزائفة علمياً وباطلة قانوناً ومدانة أخلاقياً وظالمة اجتماعياً (الديباجة).

٤٤ - والواقع هو أن الأعمال التجارية المملوكة للشعوب الأصلية وسبل عيشها التقليدية تؤدي دوراً متزايد الأهمية في الاقتصادات الوطنية. وفي كندا تقيّم مساهمة الأعمال التجارية المملوكة للشعوب الأصلية في الاقتصاد بزهاء ١٢ بليون دولار كندي سنوياً^(١١). وفي الولايات المتحدة، فاقت مساهمة الأعمال التجارية المملوكة للشعوب الأصلية في الاقتصاد الوطني، خلال خمس سنوات، مبلغ ٣٤,٤ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة^(١٢). وفي نيوزيلندا، تقدر قيمة اقتصاد شعب الماوري بحوالي ٤٠ بليون دولار نيوزيلندي، وتمثل نسبة ٥,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي^(١٣). غير أنه لا يوجد سوى قليل من البيانات من أجل تقييم مساهمة الشعوب الأصلية في الاقتصاد الوطني في البلدان الأخرى. وعلى سبيل المثال، تسهم صور ثقافة الماساي بقدر كبير في الاقتصاد الوطني الكيني، في ضوء الاستخدام الواسع لتلك الصور باعتبارها من الرموز الوطنية، بما في ذلك استخدامها في الدعاية لشركة الطيران الوطنية الكينية وقطاع السياحة. وكما يتضح من ذلك المثال وغيره من الأمثلة الأخرى، تظل مساهمة الشعوب الأصلية في الاقتصادات الوطنية لبلدانها متوارية عن الأنظار، ويؤدي ذلك إلى تعميق النظرة المتحيزة ضد تلك الشعوب وصناعاتها واقتصاداتها وثقافتها.

٤٥ - وتشير التقديرات العالمية إلى أن أنشطة الرعي تسهم بنسبة ١٠ في المائة من إنتاج اللحوم على الصعيد العالمي^(١٤). وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تسهم أنشطة الرعي، التي تمارسها الشعوب الأصلية في الغالب الأعم، بحصة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي. وعلى سبيل المثال، تبلغ حصة أنشطة الرعي في الناتج المحلي الإجمالي الزراعي في النيجر نسبة ٨٤ في المائة، وبنسبة ٨٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في السودان، و ٥٠ في المائة في كينيا. وفي إثيوبيا، تأتي صناعة الجلود في القطاع الرعوي في المرتبة الثانية من حيث الأداء في مجال التجارة الخارجية^(١٥). ويهدف إطار سياسات الاتحاد الأفريقي للأنشطة الرعوية في أفريقيا: تأمين وحماية وتحسين حياة المجتمعات الرعوية وسبل عيشها وحقوقها، لسنة ٢٠١٠، إلى تعزيز مساهمة الماشية الرعوية في الأنشطة الاقتصادية على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية.

(١١) انظر: Bert Archer, "The first Indigenous business incubator is coming to Toronto" Novae (2: February 2017) متاح على الرابط: <https://novae.ca/en/2017/02/the-first-indigenous-business-incubator-is-coming-to-toronto/>

(١٢) انظر: United States Census Bureau Public Information Office, "Facts for Features: American Indian and Alaska Native Heritage Month: November 2012" (Washington D.C., 25 Oct. 2012).

(١٣) انظر: Te Puni Kōkiri, Māori Economy Report 2013 (2015).

(١٤) انظر: حالة الشعوب الأصلية في العالم (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع 09.VI.13).

(١٥) المرجع نفسه.

٤٦ - وتتزايد قيمة النماذج الاقتصادية للشعوب الأصلية لأنها توفر أمثلة مجرّبة للتنمية المستدامة. ويشكل انتماء الشعوب الأصلية القوي للبيئة الطبيعية أحد أسباب استمرار بقائها، ويتميز كثير من تلك الشعوب بالمهارة في التعرف على إشارات الإنذار المبكر للاحتزار العالمي وغير ذلك من مؤشرات التغيرات البيئية. ولا بد من أن تعترف سياسات الدول وإجراءاتها بالدور الهام الذي تؤديه اقتصادات الشعوب الأصلية ونماذج أعمالها التجارية في تعزيز ممارسات التنمية المستدامة، من أجل مستقبل كوكب الأرض.

ثالثاً - الممارسات

٤٧ - بدأ ظهور ممارسات مشجعة لدى جهات فاعلة مختلفة تجاه التصدي للتمييز ضد الأنشطة الاقتصادية أو الأعمال التجارية المملوكة للشعوب الأصلية، ومن بينها ممارسات نابذة من الشعوب الأصلية نفسها.

ألف - الدول

٤٨ - تتحمل الدول المسؤولية الرئيسية عن توفير الدعم لأنشطة الشعوب الأصلية الاقتصادية، على النحو المنصوص عليه في المادة ٢١ من الإعلان، وهي تعمل بطرائق مختلفة على معالجة مسألة التمييز ضد الأعمال التجارية المملوكة للشعوب الأصلية أو أنشطتها الاقتصادية، وترد أدناه ملخصات بعضها.

١ - التصدي للتمييز ضد الأعمال التجارية المملوكة للشعوب الأصلية من خلال الاعتراف بالحقوق المرتبطة بالأراضي والموارد وحمايتها

٤٩ - تشمل التشريعات المتعلقة بالحقوق في الأرض والتي تدعم التنمية الاقتصادية للشعوب الأصلية، قانون مصائد أسماك شعب الماوري لعام ٢٠٠٤ في نيوزيلندا، وقانون تسوية مطالبات أراضي السكان الأصليين في ألاسكا لعام ١٩٧١. ويتضح من خلال هذين المثالين حجم التعقيدات التي تكتنف مسألة سن التشريعات لمعالجة موروثات مصادرة الممتلكات في العصر الحديث. ومن أمثلة ذلك أن القانون الثاني نجح في "تسوية" مطالبات تتعلق بمساحات شاسعة من أراضي الشعوب الأصلية في ألاسكا، عن طريق منح مدفوعات نقدية ضخمة وإصدار سندات ملكية لأراضٍ معينة، لكنه تعرض للانتقاد لأنه فرض نماذج نمط الشركات الغربية على المجتمعات التقليدية لشعوب ألاسكا الأصلية، ومهد بذلك الطريق أمام تنمية الموارد الطبيعية على نطاق واسع من قبل جهات خارجية، ولم يحترم الولاية القضائية للشعوب الأصلية في أقاليمها، وأسفر عن نتائج متباينة من بينها دعاوى قضائية استمرت عشرات السنين في ما يتعلق بحقوق الشعوب الأصلية في الحكم الذاتي ومسائل أخرى. وحتى تاريخه، لا يزال الكثيرون من سكان ألاسكا الأصليين يعانون من ارتفاع معدلات الفقر والعنف العائلي والانتحار وعلل اجتماعية أخرى، مع تفاقم بعض تلك المشاكل بفعل التركة القضائية المثقلة التي خلفها ذلك القانون. ومع ذلك، حققت شركات سكان ألاسكا الأصليين نجاحات بمختلف المقاييس. وعلى سبيل المثال، يملك تحالف شعوب أمريكا الأصلية/سكان ألاسكا الأصليين لموظفي الطيران الاتحاديين (NAAN)، وهو أحد ١٣ كياناتاً إقليمياً أنشأها ذلك القانون، ذراعاً

تجارية وأفرعاً توظف أكثر من ١٥ ألف شخص من جميع أنحاء العالم، وبلغت إيراداته ١,٦ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠١٥^(١٦). ويركز ذلك التحالف في أنشطته أيضاً على تأكيد قيم الشعوب الأصلية، بما في ذلك قيم التعاون والقيم العائلية والروحانية وتقاليده الصيد، المعروفة في مجملها بفلسفة "Inupiat Iitquisat"^(١٧).

٥٠ - ومن المبادرات البارزة الأخرى في مجال الأعمال التجارية المرتبطة بالإصلاحات التشريعية ما يعرف باسم موانا - نيوزيلندا، وهي إحدى شركات مصائد أسماك شعب الماوري، التي أنشئت في إثر معاهدة تسويات وايتانغي المتعلقة بمطالبات شعب الماوري في الموارد البحرية. ونالت تلك التسويات التشريعية التي تعود إلى عام ١٩٨٩ حظها من النقد وأيضاً من الدعاوى القضائية المتعلقة بمسألة ما إذا كانت الحكومة قد تشاورت بطريقة فعّالة مع شعب الماوري وفقاً لمعايير الشعوب الأصلية السائدة. ومع ذلك، يقدر أن حصة شعب الماوري في صناعات الأغذية البحرية بنيوزيلندا بلغت ٤٠ في المائة في عام ٢٠٠٧^(١٨). وتوضح الأمثلة المذكورة وغيرها من الأمثلة الأخرى، الإمكانيات الاقتصادية التي تنبع من الاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية المرتبطة بأراضيها ومواردها، والصعوبات التي تكتنف تلك التدابير في ما يتعلق بكفالة المشاركة الفعالة والتشاور والموافقة، وضرورة حماية القيم الثقافية والهياكل الإدارية للشعوب الأصلية في سياق ممارسات الأعمال التجارية المعاصرة^(١٩). ويطلق جون كالت وستيفن كورنيل على ذلك اسم ظاهرة "التوافق الثقافي" في مجال التنمية الاقتصادية للشعوب الأصلية، مع الإشارة إلى أن مسائل تقرير المصير والمؤسسات الفعالة والشرعية الذاتية تمثل مؤشرات ابتدائية على نجاح الأعمال التجارية في مجتمعات الشعوب الأصلية^(٢٠).

٥١ - ويوضح إطار سياسات الاتحاد الأفريقي للأنشطة الرعوية في أفريقيا أن "جهود تنمية القطاع الرعوي يجب أن تتجاوز النهج التقنية للقطاعات المفردة وتتقبل معارف الشعوب الأصلية ومبتكراتها المتعلقة بالإدارة المستدامة للموارد الطبيعية وفعالية الإدارة، وأن تواصل تحقيق تكامل سبل العيش الرعوية مع الفرص المتزايدة للتسويق"^(٢١). ويبرز الإطار أيضاً عدداً من الممارسات الجيدة في أفريقيا، بما في ذلك اعتراف حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى بأهمية الرعاة للاقتصاد

(١٦) انظر www.nana.com/regional/about-us/nana-faq/.

(١٧) انظر <http://nana.com/regional/about-us/mission/values/>.

(١٨) انظر Melanie Durette, "Indigenous property rights in commercial fisheries: Canada, New Zealand and Australia compared", Centre for Aboriginal Economic Policy Research (CAEPR) Working Paper No. 42/2008 (Canberra, CAEPR, 2007). وانظر أيضاً Erin McKenzie, "Aotearoa Fisheries rebrands to Moana New Zealand to deliver premium Kiwi seafood to the world", Idealog, 15 July 2016. متاحة على الرابط: <http://idealog.co.nz/venture/2016/07/aotearoa-fisheries-rebrands-moana-new-zealand-deliver-premium-kiwi-seafood-world>.

(١٩) Urbis, *Enabling Prosperity: success factors in Indigenous economic development* (Sydney, Westpac, 2014).

(٢٠) انظر <http://hpaied.org/publications/sovereignty-and-nation-building-development-challenge-indian-country-today>، أو الرابط: <http://hpaied.org/about/overview>.

(٢١) إطار سياسات الاتحاد الأفريقي للأنشطة الرعوية في أفريقيا: تأمين وحماية وتحسين حياة المجتمعات الرعوية وسبل عيشها وحقوقها، ص. ٣.

الوطني، "وما استتبع ذلك من تخصيص الأراضي والخدمات البيطرية الملائمة للمجتمعات الرعوية"^(٢٢).

٥٢- وشهدت أمريكا اللاتينية تقدماً في مجال الاعتراف بهذا القطاع وترسيم الأراضي، لكن يتطلب الأمر مزيداً من الحماية بطرائق تشمل تنفيذ الخطط التي تضعها الشعوب الأصلية لإدارة أقاليمها. ولا يزال واجب الدول في التشاور والتماس الموافقة على التدابير التي تؤثر في الحقوق المرتبطة بأراضي الشعوب الأصلية يشكل تحدياً رئيسياً في مجال حماية حقوق الشعوب الأصلية المرتبطة بالأراضي وحماية حقوق الإنسان الخاصة بتلك الشعوب. ووضعت في البرازيل بعد عملية مشاورات وطنية، في عام ٢٠١٢، سياسة وطنية بشأن الإدارة الإقليمية والبيئية لأراضي الشعوب الأصلية، بهدف اتخاذ تدابير عملية لضمان حيابة الشعوب الأصلية التامة لأراضيها بعد عملية الترسيم^(٢٣). واقتصر الزخم الرئيسي لتنفيذ تلك السياسة حتى الآن على تشجيع المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية كي تضع خططها الخاصة لإدارة الأراضي. وتمثل تلك الخطط أدوات لتحسين تحديد وتعزيز قدرة الشعوب الأصلية الإدارية وأنشطتها الاقتصادية ومعارفها التقليدية واهتماماتها الثقافية المتعلقة باستخدام أقاليمها ومواردها الطبيعية، لكن فعاليتها محدودة بسبب تحفيضات الميزانية. ولا تعتبر السياسات مكتملة إذا لم تقترن بتقدم في عمليات ترسيم الأراضي التي لا تزال تنتظر التنفيذ.

٢- تشجيع الأعمال التجارية المملوكة للشعوب الأصلية من خلال تدابير التمييز الإيجابية

٥٣- تستخدم بعض الدول الحوافز الضريبية لتشجيع تنمية الأعمال التجارية المملوكة للشعوب الأصلية أو بالشراكة معها. ومن أمثلة ذلك حصول أفراد ومؤسسات تجارية في كثير من أقاليم سكان أمريكا الأصليين على إعفاءات جزئية من ضرائب معينة. وقد نشأت تلك الإعفاءات في كثير من الحالات عن الاعتراف بالسكان الأصليين كقوميات لها مقومات الدولة، أو عن تسويات بموجب معاهدات سابقة. وفي تلك الحالة، تكون حكومات الشعوب الأصلية قادرة على تطبيق نظام ضريبي خاص بما على أعمالها التجارية وعلى بعض الأعمال التجارية المملوكة لجهات أخرى في إقليمها، بما في ذلك فرض ضرائب على المبيعات. وأتاح ذلك إمكانية تطوير طائفة من الأعمال التجارية التي لم تكن لتنشأ لولاها^(٢٤). وبالمثل، يمنح قانون الأمم الكندية الأولى المتعلق بإدارة الشؤون المالية والإحصائية تلك الأمم سلطة تحصيل الضرائب. وقد أصبحت الأمم الأولى في وضع أفضل يمكنها من تعزيز النمو الاقتصادي والاستفادة من علاقات الأعمال التجارية^(٢٥) بسبب اختيارها إقامة نظام ضريبي بموجب ذلك القانون. وتشكل أمة القبعة البيضاء (Whitecap) الأولى في ولاية داكوتا مجتمعاً صغيراً يملك فرصاً محدودة للحصول على رأس المال. وقد تمكنت تلك الطائفة، بموجب ذلك القانون، من الشروع في

(٢٢) المرجع نفسه، ص ١٥.

(٢٣) (2014) "Protection and Sustainable Management of Indigenous Areas in the Amazon", GIZ. متاح على الرابط: www.giz.de/en/worldwide/12525.html/.

(٢٤) Owen Stanley, "The potential use of tax incentives for Indigenous businesses on Indigenous land", CAEPR Working Paper No. 17/2002 (Canberra, CAEPR, 2002).

(٢٥) (2017) "First Nations Fiscal Management Act" Indigenous and Northern Affairs Canada, متاح على الرابط: www.aadnc-aandc.gc.ca/eng/1393012740390/1393012934976.

تطبيق ضريبة السلع والخدمات على الوقود ومنتجات التبغ والمشروبات الروحية، بغية تمويل هياكلها الأساسية وغيرها من الاحتياجات الأخرى^(٢٦).

٥٤- ويمثل منح الاستثناءات من الاتفاقات التجارية بغية توفير ظروف أفضل للشعوب الأصلية، وسيلة أخرى تدعم الدول غيرها الأعمال التجارية المملوكة للشعوب الأصلية. ويعتبر الاستثناء الذي نصت عليه معاهدة وايتانغي حالة خاصة، فهو يكفل لحكومة نيوزيلندا "المرونة اللازمة لتنفيذ سياسات محلية لصالح شعب الماوري دون أن تضطر إلى أن تعامل الكيانات النظرية في ما وراء البحار بالمثل"^(٢٧). غير أن الاتفاقات التجارية لا تزال تثير القلق بشأن حقوق الشعوب الأصلية بصفة عامة، على نحو ما سجلته مؤخراً المقررة الخاصة المعنية بحقوق الشعوب الأصلية (انظر الوثيقة A/HRC/33/42).

٥٥- وتتخذ الدول أيضاً تدابير تهدف إلى تيسير حصول الشعوب الأصلية على الائتمانات والخدمات المالية الأخرى، فهم غالباً ما يواجهون تحديات في هذا الشأن بسبب التمييز والعزلة الجغرافية أو عوامل أخرى. وعلى سبيل المثال، توجد في أستراليا وكالة منشأة بحكم القانون، هي وكالة أستراليا للأعمال التجارية للشعوب الأصلية، وتقدم تلك الوكالة المنح والقروض للشعوب الأصلية التي لا تستطيع الحصول على التمويل من خلال الخدمات المصرفية المعتادة. وتشمل مبادرات تلك الوكالة توفير الدعم لتطوير مجموعة من مبادئ الاستثمار الخاصة بالشعوب الأصلية، والتي توفر الإرشاد لمنظمات شعوب أستراليا الأصلية ومجتمعاتها المحلية من أجل تعزيز مرونتها الاقتصادية لتكون قوية وتشارك بفعالية في الاقتصاد الأسترالي^(٢٨).

٥٦- وفي ماليزيا، تتيح ممارسة الأعمال المصرفية من خلال الوكلاء للمستهلكين في المناطق القصية فرصة الحصول على الخدمات المصرفية من خلال مؤسسات مالية مرخصة تديرها أطراف ثالثة، مثل منافذ البيع بالتجزئة أو مكاتب البريد. وبلغ عدد الوكالات المصرفية التي أسست منذ استحداث هذا النظام في عام ٢٠١٢، قرابة ٨ آلاف وكالة على نطاق البلد^(٢٩).

٥٧- وفي المكسيك، توفر اللجنة الوطنية للنهوض بالشعوب الأصلية الدعم لتعزيز إنتاج الشعوب الأصلية وتحسين إنتاجيتها. والهدف من ذلك هو المساهمة في توحيد المشاريع الإنتاجية والسياحية للشعوب الأصلية، من خلال مجتمعاتها المحلية أو مؤسساتها التجارية، بغية زيادة الإيرادات وتعزيز المساواة بين الجنسين^(٣٠).

٥٨- وتشمل المبادرات الأخرى المتخذة لدعم الأعمال التجارية المملوكة للشعوب الأصلية توفير التحويلات النقدية وتقديم الحوافز الاقتصادية لأنشطة الشعوب الأصلية. وتعمل بعض الدول أيضاً على إنشاء سوق لمنتجات الشعوب الأصلية من خلال قوتها الشرائية. وأدخل

(٢٦) انظر Stelios Loizides and Wanda Wuttunee, *Creating Wealth and Employment in Aboriginal Communities* (Ottawa, Conference Board of Canada, 2005).

(٢٧) New Zealand, "TPP and Māori Development" (2016), p. 3. متاح على الرابط: www.beehive.govt.nz/sites/all/files/TPP%20Factsheet%20%20TPP%20and%20Maori%2021%20J-an%202016.pdf

(٢٨) انظر البيان المقدم من أستراليا.

(٢٩) انظر البيان الذي أدلت به ماليزيا في الدورة العاشرة لآلية الخبراء.

(٣٠) انظر البيان المقدم من المكسيك.

حديثاً في الاتحاد الروسي عدد من أنواع المبادرات المذكورة بغية دعم الأعمال الحرة للشعوب الأصلية. وعلى الصعيد الإقليمي، تشمل تلك المبادرات قانون عام ٢٠٠١ المتعلق بسبل العيش التقليدية للشعوب الأصلية الصغيرة عددياً في منطقة خانتى - مانسي ذات الحكم الذاتي، الذي أنشئت بموجبه آليات دعم حكومي لدفع إعانات مالية للطوائف المشاركة في الأنشطة التقليدية للشعوب الأصلية، مثل تربية الخيول، ورعي حيوان الرنة، والصيد البري، وصيد الأسماك. ويوجد قانون آخر في منطقة خانتى - مانسي ذات الحكم الذاتي لتوفير الدعم للمنظمات التي تشارك في الحفاظ على سبل العيش والحرف اليدوية التقليدية. ويتعين على المنظمة لكي تتأهل للحصول على هذا الدعم توظيف أفراد من الشعوب الأصلية في مجالس إدارتها، وكفالة أن يكون نصف موظفيها من أفراد الشعوب الأصلية. وينبغي أيضاً أن تحصل المنظمة على نسبة ٧٠ في المائة من دخلها من أنشطة اقتصادية تقليدية^(٣١).

٥٩- وجرى في الاتحاد الروسي أيضاً، تنفيذ خطة تنمية أقليات الشعوب الأصلية في منطقة ساخالين بالاشتراك بين إدارة المنطقة وشركة ساخالين للطاقة والمجلس الإقليمي للممثلين المفوضين للشعوب الأصلية في منطقة سخالين. وأدخل ذلك البرنامج آلية لتقديم قروض بالغة الصغر للشعوب الأصلية بغية تمكينها من تطوير الأنشطة الاقتصادية التقليدية. ويشترط كي يتأهل المشاركون في البرنامج للحصول على تلك القروض تقديم خطة عمل لمشروع يهدف إلى معالجة مشكلة البطالة في أوساط الشعوب الأصلية، ومقترحات أنشطة اقتصادية تقليدية يجري تنفيذها في إطار المشروع. وقد استخدمت القروض البالغة الصغر لشراء مرافق مستقلة للطاقة، وتكنولوجيا معلومات واتصالات، ومركبات، وشبكات ومعدات لصيد الأسماك، وأنواع معينة من الأجهزة الكهربائية التي تستخدم في الأنشطة الاقتصادية التجارية^(٣٢).

٦٠- وفي دولة بوليفيا المتعددة القوميات، أصدرت الدولة "ختماً اجتماعياً" لتوثيق منتجات أنشطة الزراعة المستدامة القائمة على العمل الأسري. ونفذت أيضاً تدابير أعدت خصيصاً من أجل مزارعي الشعوب الأصلية بغرض دعم وتحديث إنتاج محاصيل الكينوا والأرز والذرة الشامية، ضمن محاصيل أخرى^(٣٣).

٣- تشجيع الأعمال التجارية المملوكة للشعوب الأصلية من خلال كفالة المساواة والفعالية في الوصول إلى الأسواق

٦١- تقرّر بلدان كثيرة بأن الأعمال التجارية المملوكة للشعوب الأصلية تمثل نماذج لأعمال تجارية مجدية يمكن أن تسهم بقدر كبير في الاقتصاد إذا حصلت على الدعم المناسب. ويتسبب استمرار التمييز المؤسسي في انعدام المساواة بين أفراد الشعوب الأصلية والجهات الفاعلة الأخرى في الأسواق التي لا تخضع لرقابة خاصة من قِبل الدولة، ويتعذر بذلك النجاح في تطوير اقتصادات محلية للشعوب الأصلية. وقد شكّل الاعتراف بالميزة التجارية لدعم أعمال الشعوب الأصلية عاملاً حَقَّازاً لإنشاء مجالس موردين تابعة للأقليات في بلدان منها أستراليا والبرازيل

(٣١) Alexey Tsykarev and Natalya Novikova, presentations to the expert seminar on good practices and challenges for indigenous peoples' entrepreneurship.

(٣٢) انظر <http://simdp.com/eng.php?id=٤٤&pid=٣>.

(٣٣) انظر البيان الذي قدمته دولة بوليفيا المتعددة القوميات في الدورة العاشرة لآلية الخبراء.

وكندا والولايات المتحدة الأمريكية^(٣٤). وفي أستراليا أيضاً، استخدمت الحكومة الاتحادية وبعض حكومات الولايات طريقة تحديد أهداف للمشتريات من الشعوب الأصلية بغرض رفع الطلب في سلاسل التوريد الحكومية^(٣٥) على منتجات المؤسسات التجارية المملوكة لتلك الشعوب. وفي الولايات المتحدة، تتيح القوانين للقبائل الهندية المعترف بها من قبل الحكومة الاتحادية إمكانية تشغيل كازينوهات للمقامرة على نطاق واسع، وقد حققت القبائل القريبة من المدن والأسواق الكبرى نجاحاً كبيراً في هذا المضمار.

٦٢- وفي المكسيك، يعمل الصندوق الوطني لمجتمعات الشعوب الأصلية منذ عام ٢٠١٥، بهدف توسيع نطاق تغطية الخدمات المالية الرسمية في أوساط تلك المجتمعات. ويعزز الصندوق الإدماج المالي باعتباره أداة للتنمية الاقتصادية، ويسر حصول الشعوب الأصلية على شروط ائتمان محسنة^(٣٦).

باء- الشعوب الأصلية

٦٣- أدرجت في هذا الفرع ملخصات بعض الاستراتيجيات التي تطبقها الشعوب الأصلية بغية أداء دور أكثر فعالية لمكافحة التمييز الذي تواجهه في القطاع الاقتصادي.

٦٤- ويتركز اهتمام عدد من نماذج الأنشطة الاقتصادية غير الربحية للشعوب الأصلية على الصناعات القائمة على الثقافة، ويتمثل الهدف الرئيسي من ذلك في حفظ التراث الثقافي للشعوب الأصلية والمحافظة على أراضي وموارد تلك الشعوب^(٣٧).

٦٥- وفي الوقت نفسه، تحقق المؤسسات الربحية المملوكة للشعوب الأصلية عائدات اجتماعية. ففي كندا مثلاً حققت أمة ميلبروك ميكماك الأولى، التي تقطن أربع محميات في نوبا سكوتيا، نجاحاً عظيماً في سعيها إلى تحقيق الاستقلال الاقتصادي، وأنشأت عدداً من المؤسسات التي تدير الثروة وتنشئ فرص العمل. ويعتبر مركز ترورو للطاقة أكبر مبادرة أعمال تجارية لطائفة ميلبروك، وهو مؤسسة تجارية حققت نجاحاً كبيراً في اجتذاب عدد من الأعمال التجارية والوظائف إلى المنطقة. وتستخدم ميلبروك الأرباح التي تجنيها من أعمال مؤسساتها الناجحة لتحسين الخدمات في مجتمعاتها المحلية؛ حيث استخدمت، مثلاً، ٤ ملايين دولار كندي لتشييد مبنى إداري جديد ومركز صحي^(٣٨). ومن الأمثلة الأخرى شركة السكان الأصليين في مقاطعة بوروناييسك بمنطقة ساخالين في الاتحاد الروسي، التي تستخدم قرابة ١٠٠ شخص خلال موسم الصيد. وتسهم الشركة في معالجة المشاكل الاجتماعية التي تواجهها الشعوب الأصلية في ساخالين، وكذلك في تمويل وتنظيم مهرجان ثقافي سنوي^(٣٩).

(٣٤) انظر House of Representatives, Standing Committee on Aboriginal and Torres Strait Islander Affairs, *Open for Business: Developing Indigenous enterprises in Australia* (Canberra, 2008).

(٣٥) Sara Hudson, presentation to the expert seminar on good practices and challenges for indigenous peoples' entrepreneurship.

(٣٦) انظر البيان المقدم من المكسيك.

(٣٧) *Urbis, Enabling Prosperity*.

(٣٨) Loizides and Wuttunee, *Creating Wealth and Employment in Aboriginal Communities*.

(٣٩) Natalya Novikova, presentation to the expert seminar on good practices and challenges for indigenous peoples' entrepreneurship.

٦٦- وتعتبر المشاريع المشتركة شائعة بوجه خاص في مجال الصناعات الاستخراجية، حيث تنحو الشعوب الأصلية إلى الافتقار إلى رأس المال من أجل ممارسة التعدين في أراضيها الخاصة. ويجب أن يصحب أي اتفاق بشأن مشروع مشترك إطاراً تنظيمي عاملاً يقرُّ بحقوق الشعوب الأصلية ويحميها. ويجب على الشركات بذل العناية الواجبة وتوفير عملية تشاورية عادلة ومناسبة. ويعد إطار مشاورات شعب المايا من أمثلة عمليات التشاور المناسبة التي تعترف بحقوق الشعوب الأصلية. ويتمثل الهدف الأساسي من إطار المشاورات هذا في كفالة أن تكون المشاورات التي تُجرى مع شعب المايا مناسبة لثقافته، بجانب كفالة استيفاء المعايير الشارعة الدولية، وبخاصة شرط الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة^(٤٠). وتبادر بعض الشعوب الأصلية حينما تتوفر لديها الإمكانات إلى تأسيس صناعات استخراجية خاصة بها أو الحصول على حيازة تلك الصناعات، ومن بينها قبائل يوتي الجنوبية والشمالية في الولايات المتحدة الأمريكية. ويعتقد عدد من الشعوب الأصلية أنه إذا كانت الصناعة الاستخراجية ستنشأ في جميع الأحوال، فإنه من الأفضل أن تكون المؤسسة التجارية مملوكة للسكان الأصليين.

٦٧- وتشمل أنشطة المؤسسات التجارية المملوكة للشعوب الأصلية مجموعة متنوعة من القطاعات، بما في ذلك قطاعات الزراعة والحراثة وصيد الأسماك والفنون والتكنولوجيا والسياحة. ومثال ذلك قبيلة هو - تشونك في الولايات المتحدة الأمريكية، التي عمدت إلى تنويع أنشطتها لتشمل مجالات خلاف كازينوهات المقامرة، من خلال التحول إلى صناعات أخرى تتراوح بين المؤسسات التجارية وشركات منتجات الرعاية الصحية وحتى تعبئة مياه الشرب في قناتن وتوفير لوازم المناسبات والاحتفالات. وطورت القبيلة أيضاً أعمالاً في مجال الإسكان، بهدف إتاحة الإمكانية لأفرادها كي يعيشوا ويعملوا في إطار مجتمعاتهم المحلية التقليدية.

٦٨- وتزايدت خلال العقد الماضي شعبية نُهج السياحة المجتمعية، مثل السياحة البيئية والثقافية، باعتباره من نُهج التنمية المستدامة التي توفر فرص العمالة. بيد أن المعضلة التي تواجه الشعوب الأصلية العاملة في مجال السياحة هي تحديد جوانب ثقافتهم التي يمكن إتاحتها للآخرين دون أن تُضار الثقافة. ومن هنا تأتي أهمية منح تلك الشعوب فرصة إصدار الإذن مباشرة للتخطيط للأنشطة السياحية التي تنفذ على أراضيها. وبما أن السياحة العرقية - الثقافية من المجالات الواعدة الكبرى في عالم الأعمال الحرة التي تمارسها الشعوب الأصلية، فقد نصح المؤتمر العالمي السابع للشعوب الفنلندية - الأوغرية حكومات المناطق التي تقطنها الشعوب الأصلية الفنلندية - الأوغرية بوضع برامج تعليمية متعددة التخصصات تجمع بين الدراسات المتصلة بلغات الشعوب الأصلية واقتصاد الأعمال التجارية والسياحة، بغية تشجيع الشعوب الأصلية الفنلندية - الأوغرية على إنشاء الأعمال التجارية التي تستغل فيها لغاتها وثقافتها. وأوصى المؤتمر أيضاً بالسعي إلى إقامة شراكات مع التحالف السياحي العالمي للشعوب الأصلية، والاعتماد على إعلان لاراكيا بشأن تطوير السياحة في مناطق الشعوب الأصلية كمبادئ توجيهية لتنمية السياحة المستدامة المستندة إلى لغات وثقافات الشعوب الأصلية^(٤١).

(٤٠) Cristina Coc and Pablo Miss, presentations to the expert seminar on good practices and challenges for indigenous peoples' entrepreneurship

(٤١) انظر http://lahti2016.fucongress.org/sites/lahti2016.fucongress.org/files/4.Economy%20and%20Environment_Recommendations_eng.pdf

٦٩- وتعد مقاطعة كاليفاليسكي في جمهورية كاريليا بالاتحاد الروسي من المناطق المستهدفة الواعدة لتنمية السياحة العرقية - الثقافية. وقد استغلت سلطات كاريليا الثراء الثقافي غير المادي لمقاطعة كاليفاليسكي، واستفادت من ملحمة كاليفاليسكي في التعريف بالأنشطة العرقية - الثقافية المتباينة. وقد نشطت الشعوب الأصلية التي تقطن المنطقة في تشغيل أعمال تجارية تدور حول تلك الأنشطة. إلا أنه اتضح من دراسة أجريت في عام ٢٠١٦، بدعم من البنك الدولي، أن الكثيرين منهم يعملون في السوق الموازية بسبب افتقارهم إلى التعليم وغلو السياسة الضريبية وكثرة عمليات التفتيش.

٧٠- ولم تنظم أنشطة السياحة العرقية - الثقافية في البرازيل إلا مؤخراً على يد المؤسسة الهندية الوطنية، لكنها لا تزال مثار خلاف وسط كثير من الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، بسبب تأثيرها الكبير على البيئة وعلى حياة المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية، ولا سيما في المناطق النائية. وأدت تجارب إساءة استخدام الأنشطة الاقتصادية من قبل الشركات الخاصة أو الأفراد المشتغلين في مجال الأنشطة السياحية، إلى نشوء صراعات داخلية وإثارة القلق بشأن الإدارة الجماعية. ومن المقرر أن يشهد عام ٢٠١٧ تنفيذ مبادرة ابتكارية للسياحة المجتمعية في منطقة ريو نيجرو، تتشارك في إدارتها الشعوب الأصلية، وتدعمها الدولة وفقاً للتشريعات الاتحادية، من باب تأكيد لحق الشعوب الأصلية في تقرير المصير^(٤٢).

٧١- وبصرف النظر عن نوع الأعمال التجارية التي تؤول ملكيتها أو إدارتها إلى الشعوب الأصلية في نهاية المطاف، تؤدي ملكية تلك الشعوب لأعمالها التجارية الخاصة وسيطرتها عليها بصورة فعالة، دوراً هاماً في تحقيق رفاهها وصون كرامتها الجماعية. وتساعد شبكات الدعم المتبادل أيضاً، مثل الغرف التجارية للشعوب الأصلية، في تهيئة المناخ للأعمال التجارية التي تملكها تلك الشعوب من خلال إقامة الشبكات وأنشطة الترويج والدعوة. وعلى سبيل المثال، شكل زعماء شعب خوي وشعب سان في جنوب أفريقيا غرفة تجارة وصناعة خاصة بهما، من أجل معالجة مسائل التهميش الاجتماعي والاقتصادي الذي يتعرضان له، وتقديم المطالبات المتعلقة بالأراضي^(٤٣).

٧٢- وتعد التعاونيات نموذجاً آخر للأعمال التجارية المنظمة التي تستخدم بنجاح من قبل الشعوب الأصلية في جميع أنحاء العالم. ففي المكسيك مثلاً، نجح اتحاد طوائف الشعوب الأصلية في منطقة آيثموس في توحيد منتجي البن من ٥٣ مجتمعا محلياً، تشمل ٥ آلاف أسرة. ويمارس الاتحاد تجارة البن على الصعيد الوطني من خلال السوق التجارية العادلة، كما أنشأ مؤسسة تعاونية لتوفير الدعم في مجال الائتمانات. وفي منطقة سوس ماسه درعة بالمغرب، تنتج تعاونية لنساء الشعوب الأصلية زيت الأركان. وقد حققن لأنفسهن التمكين الاقتصادي والاجتماعي من خلال ملكية مؤسساتهن التجارية الخاصة واستقلالهن في كسب الأموال. ولا تقتصر فائدة التعاونيات على تمكين الشعوب الأصلية وتيسير مشاركتها في الأعمال التجارية، بل تشكل أيضاً وسيلة لتعزيز قيم العون الذاتي والمساءلة والمساواة والتضامن^(٤٤). وقد ساعدت التعاونيات

(٤٢) انظر www.serrasdetapuruquara.org/#expedicao.

(٤٣) Minority Rights Group International, *State of the World's Minorities and Indigenous Peoples 2016: Events of 2015* (London, 2016).

(٤٤) انظر البيان الذي أدلت به منظمة البقاء الثقافي.

أيضاً في كفالة الحقوق وتوفير مزيد من فرص العمالة في أسواق العمل الرسمية وتحقيق التوازن بين الشواغل الاقتصادية والبيئية.

٧٣- وقد أنشأت بعض الشعوب الأصلية مؤسسات مالية خاصة بها، مثل اتحاد الائتمان التقليدي بالإقليم الشمالي في أستراليا، والصندوق الشعبي لمنطقة كهنواكي في كوينزلاند، وجماعة مسكواكس كري المالية في كندا^(٤٥). وعندما تعرضت جماعة مسكواكس كري للتمييز من قبل المصارف، أسست مصرفاً خاصاً بها، يبلغ رأسماله المتداول الآن ٧٥٢ مليون دولار كندي، وبلغ حجم استثماراته في مجال إسكان الشعوب الأصلية والأعمال التجارية للسكان الأصليين ٢,٥ بليون دولار كندي^(٤٦). ويعتد اتحاد الائتمان التقليدي في الإقليم الشمالي بأستراليا المصرف الوحيد من نوعه الذي تملكه وتشغله الشعوب الأصلية في أستراليا. وقد طورت فكرة تأسيسه مجموعة من شيوخ السكان الأصليين الذين عانوا الحرمان بسبب الافتقار إلى الخدمات المصرفية وغيرها من الخدمات المالية الأخرى في أراضيهم. وقد تأسس المصرف بمنحة تمويل من لجنة السكان الأصليين وسكان جزر مضيق تورس السابقة ورابطة تقدم أرخبيلاند للسكان الأصليين. وافتتح أول فرع له في ملبورن، في عام ١٩٩٥، وتطور منذ ذلك الحين إلى شبكة تضم ١٥ فرعاً^(٤٧).

جيم - المؤسسات المالية

٧٤- للمؤسسات المالية، ابتداءً من اتحادات الائتمان المحلية وحتى المؤسسات ذات الأطراف المتعددة، دور حيوي في مكافحة التمييز ضد الشعوب الأصلية وتيسير حصولها على الخدمات المالية. وتدعو المادة ٤١ من الإعلان المنظمات الحكومية الدولية إلى الإسهام في التنفيذ التام لأحكام الإعلان، بوسائل تشمل حشد التعاون المالي والمساعدة التقنية، ضمن أشياء أخرى.

٧٥- ولكي تحقق حكومة أستراليا هذه الغاية، اقترحت تأسيس صندوق استثمار عالمي لصالح الشعوب الأصلية، قائلة إنه سيساعد في سد الفجوة في سوق الاستثمار عن طريق توفير "استثمار رأسمالي يراعي الاعتبارات الثقافية للشعوب الأصلية" للمؤسسات الأعمال في البلدان النامية، وبخاصة للنساء والأشخاص ذوي الإعاقة من الشعوب الأصلية، المعرضين لمخاطر التهميش من قبل مؤسسات الإقراض الرئيسية. ويشير المقترح إلى إمكانية توفير رأس مال الصندوق من خلال "توليفة تمويل" تسهم فيها الحكومات والأعمال الخيرية والممولون من القطاع الخاص^(٤٨).

٧٦- وعلى الرغم من أن البنك الدولي لا يملك آلية تمويل محددة معنية بالأعمال التجارية المملوكة للشعوب الأصلية، فهو يركز حالياً على التنمية التي تقودها المجتمعات المحلية، وهو نهج للتنمية المحلية يهدف إلى تمكين فئات المجتمعات المحلية التي تملك القدرة على التحكم في قرارات التخطيط والاستثمار. وقد أسس البنك الدولي آلية مخصصة لتقديم المنح إلى الشعوب

(٤٥) Loizides and Wuttunee, *Creating Wealth and Employment in Aboriginal Communities*

(٤٦) بيان الزعيم الأكبر وبلتون ليتلتشايلد الذي أدلى به أمام حلقة الخبراء الدراسية بشأن الممارسات الجيدة والتحديات المتعلقة بممارسة الشعوب الأصلية للأعمال الحرة.

(٤٧) Urbis, *Enabling Prosperity*

(٤٨) انظر البيان المقدم من أستراليا.

الأصلية^(٤٩). ولا يملك أي من المصارف الإنمائية الإقليمية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا آلية تمويل مثل هذه مخصصة لخدمة الشعوب الأصلية.

٧٧- وللمصارف الإنمائية الوطنية أيضاً دور تؤديه عندما تستثمر في مشاريع ومبادرات التنمية المستدامة التي تهدف إلى حماية البيئة في أراضي الشعوب الأصلية أو بالقرب منها، وإلى تعزيز سيطرة الشعوب الأصلية على أراضيها وأقاليمها ومواردها. ففي البرازيل، على سبيل المثال، أسست بعض منظمات الشعوب الأصلية، ومنظمات غير تابعة للشعوب الأصلية، ومجتمعات محلية تقليدية، وبعض المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة، شبكة تغطي ١٣ بلدية من أجل إنتاج وتسويق منتجات الغابات، بهدف حماية حوض نهر جينغو، بدعم من صندوق الأمازون ومصرف التنمية المستدامة الوطني^(٥٠).

٧٨- وتشمل أشكال المساعدة المالية الأخرى المقدمة إلى الشعوب الأصلية بغية دعم طموحاتها في مجال الأعمال التجارية خدمات قروض التمويل بالغ الصغر. وتنحو خدمات قروض التمويل بالغ الصغر إلى أن تكون مخصصة للأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول على الخدمات المالية المعتادة بسبب انخفاض الدخل وغير ذلك من جوانب القصور؛ وهي تتكون في كثير من الأحيان من تمويل مقدّم من مستثمرين من البلدان المتقدمة النمو إلى بعض المشتغلين بالأعمال الحرة في البلدان النامية. وكانت بداية نشأة قروض التمويل بالغ الصغر كوسيلة للتخفيف من حدة الفقر، لكنها أصبحت عرضة للرقابة الدقيقة بشكل متزايد في الآونة الأخيرة، بسبب ممارسات بعض المقرضين عديمي الضمير الذين يتقاضون عنها معدلات فوائد باهظة. لكن هناك ممارسات واعدة من قبل الشعوب الأصلية نفسها، تهدف إلى إنشاء مشاريع تمويل بالغ الصغر. ومنها، على سبيل المثال، مؤسسة واوبوتك للتنمية الأعمال التجارية في كندا، التي تضم مجموعة من ٥٠ منظمة تملكها وتديرها الشعوب الأصلية. وتوفر تلك المنظمات التمويل والقروض وخدمات التنمية الاقتصادية للأمم الأولى والشعوب الأصلية^(٥١).

رابعاً- التحديات

ألف- استمرار تحيز الآراء ضد قدرة الأعمال التجارية المملوكة للشعوب الأصلية

٧٩- لا تزال النظرة إلى الشعوب الأصلية هي أن أنشطتها تنطوي على معدلات مخاطر عالية للمقرضين من مصارف ومؤسسات الإقراض التقليدية، ويعزى ذلك جزئياً إلى أنه ليس لها تاريخ ائتماني. وبصفة عامة، تملك الشعوب الأصلية القليل من الثروات المتوارثة عبر الأجيال، إذ لا تكون مجوزتها دائماً صكوك الملكية الخاصة بأراضيها وتقل احتمالات امتلاك أفرادها للبيوت التي يسكنون فيها، ولذلك يفتقرون في كثير من الأحيان إلى ما يمكن رهنه كضمان للحصول

(٤٩) انظر إيدي (6) Ede Ijjasz-Vasquez, "Urban indigenous peoples: the new frontier" World Bank blog (August 2017). متاح على الرابط: <https://blogs.worldbank.org/category/tags/indigenous-peoples>.

(٥٠) انظر www.socioambiental.org/pt-br/o-isa/projetos-estrategicos/sociobiodiversidade-produtiva-no-xingu.

(٥١) Barb Nahwegahbow, "Microfinance could be a good fit for Aboriginal people" *Windspeaker*, vol. 31, No. 8 (2013).

على قرض^(٥٢). وأثبتت البحوث في الولايات المتحدة الأمريكية أن أصحاب الأعمال التجارية المحلية غالباً ما تكون بداية عملهم بمبالغ صغيرة جداً من رأس المال الأولي. ومثال ذلك أن ٥٢ في المائة من الهنود الأمريكيين وسكان ألاسكا الأصليين الذين استجابوا للدراسة الاستقصائية التي أجريت في عام ٢٠٠٧ بغرض تعداد أصحاب الأعمال التجارية في البلد، قد بدأوا أعمالهم بأقل من ٥ آلاف دولار من دولارات الولايات المتحدة^(٥٣).

٨٠- وكثيراً ما تتفاقم مشكلة الافتقار إلى ضمانات الرهون بسبب المواقع النائية لبعض الشعوب الأصلية. ويؤدي الافتقار إلى الهياكل الأساسية للاتصالات ومحدودية حجم السوق وضعف وفورات الحجم، بالاقتران مع ارتفاع تكلفة المعيشة في المناطق النائية والمراكز الإقليمية، إلى تضيق فرص الأعمال التجارية بشكل حاد، ويجعل من الصعب اجتذاب الموظفين المؤهلين أو إقناع المقرضين بأن الأعمال التجارية ستحقق أرباحاً^(٥٤). تضاف إلى ذلك قلة عدد المؤسسات المالية العاملة في أراضي الشعوب الأصلية أو بالقرب منها بسبب مواقعها القصية، الأمر الذي يستوجب في أحيان كثيرة وجود وسيط أو أكثر من الأطراف الثالثة من أجل توفير الخدمات المالية، ويرفع بذلك التكاليف التي تتحملها الشعوب الأصلية. ويزداد تقلص فرص الحصول على الخدمات المالية بسبب ارتفاع تكاليف عمليات النقل والوقت الطويل الذي تستغرقه. وتواجه النساء تحديات خاصة لأنه لا يسمح لهن في كثير من الأحيان بامتلاك الحسابات المصرفية أو اقتراض الأموال^(٥٥).

٨١- وفي أمريكا اللاتينية، يبدو واضحاً استمرار الآراء المتحيزة ضد قدرة الأعمال التجارية المملوكة للشعوب الأصلية أيضاً من خلال تطوير برامج وسياسات اجتماعية واقتصادية لا تستهدف احتياجات السكان الأصليين وشواغلهم بشكل محدد، وتقديمها إليهم. كما أن تدابير التخفيف والتعويضات التي تدفع للشعوب الأصلية بسبب أنشطة المؤسسات الكبيرة نادراً ما تراعي القدرة الكاملة لأعمال تلك الشعوب التجارية، وربما تؤدي إلى زيادة تأثير الخلل الاجتماعي والثقافي عليها، ومن أمثلة ذلك تفضيل بعض الأفراد أو الأسر بصورة انتقائية للحصول على المزايا عوضاً عن الاستثمار في مبادرات مجتمعية مستدامة.

٨٢- وتعيش الشعوب الأصلية في كثير من البلدان الأفريقية حياة رعوية بدوية. ويعاني ذلك القطاع الاقتصادي من قصور الدعم بصفة عامة، لأنه يعتبر غير قابل للاستدامة ومدمراً للبيئة. وتنفق الحكومات مبالغ ضخمة على ميزانيات القطاعات الزراعية الأخرى، في هيئة حوافز من قبيل تقديم الدعم المالي للأسمدة وتوفير بوليصات التأمين بينما تحمل قطاع الرعي، الذي أثبت جدواه كنشاط مجدٍ لكسب العيش برغم كل شيء.

Miriam Jorgensen, "Access to capital and credit in Native Communities" (Tucson, Arizona, Native Nations Institute, 2017) متاح على الرابط:

http://nni.arizona.edu/application/files/٨٩١٤/٦٣٨٦/٨٥٧٨/Accessing_Capital_and_Credit_in_NativeCommunities.pdf

(٥٣) المرجع نفسه، ص ٣٨.

(٥٤) المرجع نفسه.

(٥٥) انظر البيان الذي أدلت به منظمة البقاء الثقافي.

باء- عدم توفير الحماية القانونية للحقوق المرتبطة بالأراضي والموارد

٨٣- كثيراً ما تحرم الشعوب الأصلية من الاعتراف بملكيتها القانونية لأراضيها، الأمر الذي قد يحد من قدرتها على توفير ضمانات الرهون عند تقديم الطلبات للحصول على قروض. ولا يرى كثير من مؤسسات الإقراض في الملكية الجماعية للأراضي صنوا لصكوك الملكية الفردية. وتنحو الشركات والمؤسسات المالية الخاصة إلى تبسيط مسألة الملكية المشتركة خدمة لمصالحها الخاصة. وعلى سبيل المثال، شهدت منطقة الأمازون عدداً من عروض المضاربة التي قدمتها شركات خاصة من أجل شراء الحق في بيع أرصدة انبعاثات الكربون المسموح بها من أراضي الشعوب الأصلية. وقد اعتبر عدد من العقود المبرمة لتلك الأغراض باطلاً، لأنه يترتب عليها فرض قيود على الاستخدام الجماعي للأراضي في الأنشطة التقليدية لمدة ٣٠ سنة أو أكثر، تحقيقاً لمصلحة كيان من القطاع الخاص^(٥٦).

٨٤- وعلاوة على ذلك، تعتبر الموارد التي توجد على ظهر أراضي الشعوب الأصلية أو في باطنها ملكاً للدولة في كثير من الأحيان. وعلى الصعيد العالمي، توجد قيود على حقوق الشعوب الأصلية المتعلقة بمواردها الطبيعية، وبخاصة حينما يتعلق الأمر بالموارد التي في باطن الأرض. وحتى في الحالات التي تملك فيها الشعوب الأصلية صكوك ملكية قانونية لأراضيها، يجري تأجير تلك الأراضي لشركات التعدين عقب مشاورات محدودة مع السكان الأصليين أو بلا مشاورات. ومن أمثلة ذلك أن معظم إنتاج المواد الخام في السويد يأتي من مناجم في منطقة سامي، المنطقة التقليدية لشعب سامي^(٥٧). ومع ذلك، لا يوجد حتى الآن اتفاق أو قانون يضفي صفة رسمية على مبدأ الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة ويكفل تنفيذه، على الرغم من التوصيات والتعليقات الكثيرة الصادرة عن هيئات معاهدات مختلفة بشأن ذلك الموضوع للجميع بصفة عامة وللسويد على وجه التحديد.

٨٥- وفي النرويج، يتمثل أحد التحديات الرئيسية في هذا الصدد، في عدم تنفيذ الحق في الإدارة الذاتية للأعمال التجارية وسبل العيش التقليدية، مثل رعي شعوب السامي حيوان الرنة، وتشغيل مصائد الأسماك الساحلية، وصيد سمك السلمون في البحار والأنهار، وصيد البط في فصل الربيع. وشهدت المحاكم مؤخراً الطعن في تولي الحكومة، وفقاً لأحكام القانون النرويجي المتعلق برعي حيوان الرنة لسنة ٢٠٠٧، إدارة أنشطة رعي قطعان الرنة التي تمارسها شعوب السامي الأصلية، وبخاصة منح الدولة الحق في أن تحدد حجم التقليص الإلزامي لعدد حيوانات الرنة التي يحق لكل فرد من أفراد تلك الشعوب امتلاكها. ويجب أن يمثل التقليص الإلزامي لحجم قطعان الرنة التي يملكها رعاة شعب السامي، من خلال الهيئات الإدارية الحكومية، إلى

(٥٦) انظر <http://g1.globo.com/natureza/noticia/2012/03/funai-considera-nulas-vendas-de-terra-indigena-para-estrangeiros.html>

(٥٧) انظر التقرير التحضيري الذي قدمه برلمان شعب السامي بطوائفه المختلفة (Sámedigge/Saemiedigkie/Sametinget) في السويد، إلى المقررة الخاصة المعنية بحقوق الشعوب الأصلية قبل زيارتها للسويد ومنطقة شعب السامي، في عام ٢٠١٥. متاح على الرابط: www.sametinget.se/92629. انظر أيضاً *Minerals and Mines in Sápmi: the Viewpoint of the Swedish Sami Parliament*، متاح على الرابط: <https://www.sametinget.se/87910>.

المعايير الدولية لحقوق الإنسان، ولا سيما الحق في الملكية بموجب الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية (الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان).

٨٦- وتؤدي تلك الصعوبات إلى ضعفة قدرات الشعوب الأصلية وتقليص فرصها في مجال الأعمال التجارية. وعلى سبيل المثال، تشكل القيود المفروضة على قدرة الشعوب الأصلية على حماية أراضيها ومواردها والاستفادة منها عقبة رئيسية أمام تحقيق تنمية اقتصادية فعلية في أوساط الأمم الأولى وشعوب المتيس (الخلاسين) والإنويت في كندا. وأدى فقدان الشعوب الأصلية في كندا لأراضيها، والقيود التي فرضتها الحكومات على اختلاف مستوياتها على كيفية استخدام تلك الشعوب لأراضيها ومواردها الطبيعية واستفادتها منها، إلى تزايد اعتمادها على الإعانات التي تقدمها الحكومة الاتحادية أو حكومات المحافظات^(٥٨). وينشأ عن عدم قدرة الشعوب الأصلية على الحصول على الائتمانات المالية العامة من أجل تحسين أو ضمان محاصيلها، بسبب عدم الاعتراف بحقوقها في الأرض، تزايد اعتماد تلك الشعوب على برامج الرعاية الاجتماعية^(٥٩). ويُستغل هذا الاعتماد ظلماً في بعض الأحيان لتبرير عدم ترسيم أراضي السكان الأصليين بوصفه مؤشراً افتراضياً لافتقارهم إلى القدرة اللازمة لاستخدام أراضيهم التقليدية.

جيم - عدم امتلاك الشعوب الأصلية نظماً إدارية وقيادية شاملة في مجال الأعمال التجارية

٨٧- يرتبط عدد من التحديات المتعلقة بحقوق الإنسان التي تواجهها الأعمال التجارية المملوكة للشعوب الأصلية بتشكيل مجتمعاتها المحلية ومؤسساتها. ويتوقف وجود بيئة مواتية للأعمال التجارية في مجتمعات الشعوب الأصلية في كثير من الأحيان على الاستقرار الاجتماعي والهياكل الإدارية الشرعية. إذ يصعب على تلك المجتمعات أن تكفل انضباط المصالح المتباينة وأن تحقق الاستقرار اللازم لغرس الثقة في نفوس المستثمرين، ما لم توجد ترتيبات الإدارة الداخلية المذكورة.

٨٨- وتحتاج مجتمعات الشعوب الأصلية وقيادات أعمالها التجارية أيضاً إلى رؤية مؤسسية واضحة وشاملة، إلى جانب الهياكل الإدارية الفعالة، على أن تؤخذ في الاعتبار الأنواع المحددة من التمييز التي تواجهها فئات معينة داخل المجتمعات المحلية نفسها. ويرجح أن تنجح مبادرات التنمية الاقتصادية إذا تولت قيادتها الشعوب الأصلية وكانت لدى قادتها رؤى واضحة تكفل اتساق احتياجات وفرص السوق مع قدرات المجتمعات المحلية. وتتميز المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية التي يجري فيها تطوير مؤسسات ناجحة بأن زعماءها يقيمون إمكانيات الأعمال التجارية المتاحة لمجتمعاتهم بالتشاور مع أفرادها.

(٥٨) انظر حالة الشعوب الأصلية في العالم.

(٥٩) في عام ٢٠١٦، بلغ عدد أسر الشعوب الأصلية التي لجأت إلى البرنامج الخيري Bolsa Família ١١٢ ٠٨١ أسرة، بينما بلغ ذلك العدد ١٦٨ ٦٦ أسرة، في عام ٢٠١٠. انظر Fany Ricardo and Beto Ricardo, eds., *Povos Indígenas no Brasil: 2011/2016* (São Paulo: Instituto Socioambiental, 2017). وانظر أيضاً: www1.folha.uol.com.br/poder/2016/09/1810078-bolsa-familia-altera-rotina-de-indigenas-na-regiao-do-xingu.shtml

٨٩- ولذلك تعتبر المبادرات الرامية إلى تعزيز مؤسسات الإدارة الذاتية، وبخاصة المبادرات المتعلقة باستخدام الأراضي والموارد أو إدارتها، والتي تأخذ في الاعتبار أيضاً التنمية الاجتماعية والاقتصادية، عناصر أساسية في الحيلولة دون حدوث تضارب على الصعيدين الداخلي والخارجي عند تحديد الأنشطة الاقتصادية أو الأعمال التجارية المملوكة للشعوب الأصلية^(٦٠).

دال- التحديات التي تواجه النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة من الشعوب الأصلية

٩٠- هناك نقص عام في البحوث المتعلقة بتجارب نساء الشعوب الأصلية المشتغلات بالأعمال الحرة. إلا أن ما يوجد من أدلة يشير إلى أن النساء أكثر تحفظاً في العادة في ما يتعلق بقبول عنصر المخاطرة، وأن الضرورة هي التي تدفعهن إلى بدء مشاريع الأعمال أكثر من الرجال. وكثيراً ما يكون اشتغال نساء الشعوب الأصلية بالأعمال الحرة رد فعل على قلة الفرص المتاحة لهن في سوق العمل (شواغر الوظائف التي تشغلها نساء)^(٦١). وتدعم الأدلة المتحصل عليها من برنامج البنك الدولي الإقليمي لتنمية المشاريع ذلك الرأي، وتشير إلى أن الوضع الاجتماعي الهامشي لنساء الشعوب الأصلية هو القوة الدافعة وراء عملهن لحسابهن الخاص^(٦٢). ويتمثل أحد التحديات في كيفية تحديد القيمة التي تضيفها المرأة إلى الاقتصاد، بشقيه الرسمي وغير الرسمي. وهناك تحيز اجتماعي قوي ضد قدرة نساء الشعوب الأصلية في مجال العمل ونوع العمل الذي ينبغي أن يسند إليهن، وتصحب ذلك ندرة في الإرشاد المتعلق بالأعمال التجارية المتاح لهن في كثير من البلدان^(٦٣). ويكثر أيضاً استبعاد نساء الشعوب الأصلية من سوق العمل، أو توظيفهن بشكل غير رسمي مقابل أجور أقل من المعدلات القانونية وبلا حماية اجتماعية. وعلاوة على ذلك، كثيراً ما تتحمل نساء الشعوب الأصلية عبئاً مزدوجاً يتمثل في العمل المنزلي مضافاً إليه عملهن خارج المنزل.

٩١- وتواجه نساء الشعوب الأصلية المشتغلات بالأعمال الحرة في البلدان الأفريقية مصاعب أكثر من الرجال في الحصول على الائتمان. ويعزى ذلك إلى صغر حجم أعمالهن التجارية، علاوة على افتقارهن إلى ضمانات الرهون التي يقدمها عادة أصحاب الأعمال الحرة. وكثيراً ما ينصب اهتمام مصارف القطاع العام على الإنفاق الحكومي، بينما تكون المصارف الخاصة ذات طبيعة احتكارية ويتركز اهتمامها على تقليل المخاطر إلى الحد الأدنى^(٦٤).

(٦٠) انظر، على سبيل المثال، Governança e Bem Viver Indígena: Planos de Gestão Territorial e Ambiental، das Terras Indígenas do Alto e Médio Rio Negro، vol. ٢، p. ٨. متاح على الرابط:

https://issuu.com/instituto-socioambiental/docs/governanca_2_pgs_01a24_web

(٦١) Sonya Pearce، "Indigenous women and entrepreneurship in New South Wales، Australia"، PhD dissertation، University of Technology، Sydney Business School، 2015

(٦٢) Wim A. Naudé and J.J.D. Havenga، "An overview of African entrepreneurship and small business research"، in Léo-Paul Dana and Robert B. Anderson، eds.، *International Handbook of Research on Indigenous Entrepreneurship* (Cheltenham، United Kingdom، Edward Elgar Publishing Limited، 2007)، pp. 28-45

(٦٣) بيان لاوري بفالو الذي أدلت به أمام حلقة الخبراء الدراسية بشأن الممارسات الجيدة والتحديات المتعلقة بممارسة الشعوب الأصلية للأعمال الحرة.

(٦٤) Naude and Havenga، "An overview of African entrepreneurship and small business research"

٩٢- وأجريت في كندا مؤخراً دراسة بشأن إيجاد سبل لتمكين نساء الشعوب الأصلية من الاشتغال بالأعمال الحرة^(٦٥). وتقدم حكومة كندا مساعدات مباشرة للنساء كي يشتغلن بالأعمال الحرة، وتحصل المرأة على نسبة ٢٥ في المائة من حصة المستفيدين من النظام الكندي لمشاريع الأعمال الحرة الخاصة بالشعوب الأصلية^(٦٦).

٩٣- وفي المكسيك، كشفت دراسة أجريت مؤخراً عن أن النظام المالي والقطاع المصرفي التقليدي لا يشملان الجميع من حيث توفير الائتمانات والخدمات المالية الأخرى. كما أن الافتقار إلى وجود خدمات مالية في متناول الفئات الضعيفة، بمن في ذلك النساء والشباب والأشخاص من الشعوب الأصلية، قد أسهم في انعدام التكافؤ وفي تعويق قدرة هذه الفئات على ممارسة حقوقها الأخرى، مثل الحق في الغذاء وفي السكن وفي العمل وفي الصحة وفي التعليم^(٦٧).

٩٤- ويعد الأشخاص ذوو الإعاقة من الشعوب الأصلية من بين أكثر الفئات حرماناً في العالم، على الرغم من عدم وجود بيانات كافية على الصعيد العالمي بشأن تلك الفئة الفرعية من السكان الأصليين. وهم غالباً ما يواجهون عقبات متعددة في طريق مشاركتهم في أنشطة مجزية، ولا سيما فيما يتعلق بالعمالة والأنشطة التجارية. ويواجه شباب الشعوب الأصلية في الفئة العمرية ١٥-٢٤ سنة تحديات إضافية في مجال إنشاء المؤسسات التجارية، بسبب عامل السن وقلة الثروة المتوارثة عبر الأجيال، مقارنة بغيرهم من شباب الشعوب غير الأصلية^(٦٨). ولذلك يعتبر الحد من الفقر من خلال دعم المؤسسات التجارية مهما بصفة خاصة لشباب الشعوب الأصلية.

(٦٥) انظر "إيجاد رؤية جديدة: تمكين نساء الشعوب الأصلية من خلال مباشرة الأعمال الحرة". متاح على الرابط: www.impaktcorp.com/wp-content/uploads/2017/06/Creating-a-New-Narrative-1.pdf

(٦٦) انظر البيان الذي أدلت به كندا في الدورة العاشرة لآلية الخبراء.

(٦٧) انظر البيان المقدم من المكسيك.

(٦٨) انظر "الاقتصاد المالي والشباب من السكان الأصليين في أستراليا". متاح على الرابط: www.csi.edu.au/media/uploads/FNF_Final_Report_-_23-3-16_tGwaz9Z.pdf

المشورة رقم ١٠ لآلية الخبراء المعنية بالشعوب الأصلية بشأن الأعمال التجارية لتلك الشعوب وفرص حصولها على الخدمات المالية

- ١- ينبغي أن تعتمد الدول أطراً قانونية وسياساتية تعترف بالحقوق التي تسمح للشعوب الأصلية، بناء على رغبتها، بأن تشغل مؤسسات تجارية بصورة مجدية وآمنة على أراضيها، وأن تعزز تلك الحقوق وتحميها. وينبغي وضع تلك التدابير بمشاركة فعالة من الشعوب الأصلية، على النحو المنصوص عليه في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية.
- ٢- ويتعين على الدول، عند وضع وتنفيذ خطط عمل وطنية لتحقيق غايات الإعلان، عملاً بالوثيقة الختامية للمؤتمر العالمي بشأن الشعوب الأصلية (قرار الجمعية العامة ٢/٦٩)، أن تضمنها تدابير تهدف إلى تذليل أية عقبات غير مبررة قد تواجه الشعوب الأصلية في سبيل الحصول على الخدمات المالية بمنأى عن التمييز ومزاولة الأنشطة التجارية، بناء على رغبتها.
- ٣- وينبغي أن تتخذ الدول تدابير تكفل عدم تعرض الشعوب الأصلية، ولا سيما للأشخاص ذوي الإعاقة والنساء والشباب من الشعوب الأصلية، للتمييز أثناء محاولاتهم الحصول على الخدمات المالية. وينبغي أيضاً تقديم الدعم إلى الأنشطة التجارية التي تراوحتها تلك الفئات.
- ٤- ومن الضروري ضمان حيازة الأراضي للشعوب الأصلية من أجل المشاركة في الأنشطة التجارية والحصول على الخدمات المالية. ولذلك ينبغي أن تضمن الدول حماية حقوق الشعوب الأصلية المرتبطة بأراضيها وأقاليمها ومواردها، وأن تتخذ تدابير لحماية الأنشطة الاقتصادية لتلك الشعوب وتعززها، مع التسليم بأن تلك الأنشطة هي العناصر المكونة لحقوقها في الأراضي والموارد. وينبغي ألا تستخدم الدول نظم "الخصخصة"، بل ينبغي أن تضمن الاعتراف بالتقاليد المشروعة للشعوب الأصلية في ما يتعلق بالأراضي والإدارة والأعمال التجارية، ضمن إطار القوانين الوطنية.
- ٥- وينبغي أن تتخذ الدول التدابير اللازمة لحماية حقوق الشعوب الأصلية المتصلة بالثقافة وأنشطتها ذات الصلة بالمعارف التقليدية. وينبغي أن يشمل ذلك تيسير مشاركة الشعوب الأصلية في الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالفنون والسياحة، وحماية الشعوب الأصلية من إساءة استخدام تراثها الثقافي ومعارفها التقليدية أو الاستيلاء عليها. ويتعين في ذلك الصدد، أن تواصل الدول العمل، في شراكة مع الشعوب الأصلية، على وضع صكوك دولية تحظر الاستيلاء على الثروات الثقافية.
- ٦- وينبغي تنقيح أو تعديل القوانين التي تحظر أو تقيّد أنشطة الشعوب الأصلية المستدامة في مجالات الصيد البري وصيد الأسماك، والزراعة التقليدية وعاداتها المعلقة بجمع الثمار، من أجل تيسير تطوير الشعوب الأصلية للأعمال التجارية المحلية في تلك القطاعات.
- ٧- وينبغي أن تعترف الدول بمساهمات الشعوب الأصلية في التنمية، وأن تكافح مشاعر التحامل والمواقف النمطية التي تنشأ في أحيان كثيرة تجاه الشعوب الأصلية باعتبار أنها تمثل عقبة في سبيل التنمية. وتكون لذلك الأمر أهمية خاصة في الحالات التي تستخدم فيها تلك الآراء

لتبرير مصادرة الأراضي وممارسات التهميش الاقتصادي. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تعترف سياسات الدول وإجراءاتها بالدور الهام الذي يمكن أن تؤديه اقتصادات الشعوب الأصلية ونماذج أعمالها التجارية في تعزيز ممارسات التنمية المستدامة.

٨- وينبغي أن تنظر الدول في اتخاذ تدابير ذات أهداف محددة لتشجيع وتيسير مشاركة الشعوب الأصلية في الأعمال التجارية وكفالة فرص حصولها على الخدمات المالية. ويجوز أن تشمل تلك التدابير توفير حوافز ضريبية، وتنفيذ برامج من أجل تيسير الحصول على الائتمانات، ووضع برامج لتعزيز نمو الأمية المالية، وتقديم إعانات مالية أو تحويلات نقدية، من أجل تعزيز الأنشطة الاقتصادية التقليدية. لكن لا ينبغي أن تسيء الدول استخدام ذلك الدعم المالي للضغط على صناعات القرارات أو التدخل في عمليات صنع القرار في مجتمعات الشعوب الأصلية.

٩- وينبغي أن توفر الدول شبكة أمان من التدابير للأعمال التجارية المملوكة للشعوب الأصلية، بما في ذلك تدابير للحماية من المنافسة العدائية.

١٠- وينبغي أن تكفل الدول إتاحة البيانات الإحصائية عن عمالة الشعوب الأصلية وسبل عيشها التقليدية على جميع المستويات. ويمكن الاسترشاد بتلك البيانات في تصميم وتنفيذ تدابير وبرامج لتقديم دعم مباشر للأعمال الحرة المملوكة للشعوب الأصلية.

١١- وينبغي أن تتاح إمكانية استخدام لغات الشعوب الأصلية في أنشطة الأعمال التجارية وأن تكفل لها فرص الحصول على المعلومات المتعلقة بالخدمات المالية بلغاتها الأم.

١٢- وينبغي احترام مبدأ الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة حتى في الحالات التي تقرر فيها الشعوب الأصلية بنفسها، في سياق ممارسة حقها في تقرير المصير، استغلال الموارد المتاحة في أراضيها، بغية كفالة فعالية مشاركة جميع قطاعات مجتمعاتها المحلية المعنية.

١٣- وينبغي أن تنظر الشعوب الأصلية في إنشاء شبكات للدعم المتبادل من أجل تيسير تبادل الخبرات وإقامة الشبكات في ما يتصل بمشاركتها في الأعمال التجارية وإمكانية حصولها على الخدمات المالية.

١٤- وينبغي أن تستحدث المؤسسات المالية، بما في ذلك المصارف الحكومية الدولية، منتجات وخدمات مالية يسهل حصول الشعوب الأصلية عليها، وتراعى فيها وجهات نظرها في الأعمال التجارية.

١٥- وينبغي أن تعمل الشعوب الأصلية والدول والمؤسسات المالية معا على دعم الاقتصادات المستدامة المجزية في المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية، بحيث تتاح للأشخاص من الشعوب الأصلية فرصة وخيار العمل وإمكانية العيش وتكوين أسر على أراضيهم وفي أقاليمهم، بالتزامن مع المشاركة في الأسواق الوطنية والإقليمية، رهنا برغبتهم في ذلك.

١٦- وينبغي أن تعمل الدول مع الشعوب الأصلية وغيرها من الجهات الأخرى على كفالة تنفيذ الأنشطة التجارية والمالية، بما في ذلك التدابير التشريعية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية للشعوب الأصلية، بصورة تراعى حق الشعوب الأصلية في تقرير المصير وبناء المؤسسات ومشروعية الثقافة، علاوة على الاهتمام بأفضل الممارسات في مجال العلاقات مع المجتمعات المحلية والشركاء.